تفسير قوله تعالى:

﴿ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾

دراسة عقدية

إعـــداد

د. سعد بن فلاح بن عبد العزيز العريفي

الأستاذ المساعد بقسم الثقافة الإسلامية

كلية التربية – جامعة الملك سعود

المقدمـــة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحابته والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن الله تعالى لما أهبط آدم عليه السلام وزوجته حواء إلى الأرض أهبطهما على التوحيد والإخلاص لله تعالى دون سواه، ونشأ على ذلك ذريتهما، واستمر الأمر على ذلك عشرة قرون، كما قال ابن عباس – رضي الله عنهما –: (**كان بين آدم ونوح عشرة قرون، كلهم على الإسلام**)[1].

ثم حدث الشرك بعد ذلك في قوم نوح عليه السلام؛ حيث أظهروا الغلو في صالحيهم وعبَّادهم، حتى انتهى بهم ذلك إلى عبادتهم من دون الله تعالى، فأرسل الله نوحاً عليه السلام لدعوتهم إلى توحيد الله، فكان أول رسول بعث لمقاومة الشرك بالله، والدعوة إلى عبادة الله تعالى وتوحيده.

وقد ذكر الله تعالى أسماء هؤلاء الرجال الصالحين، الذين جعلهم قوم نوح عليه السلام آلهة يعبدونهم ويتقربون إليهم، فقال تعالى: ﴿ وَقَالُواْ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمۡ وَلَا تَذَرُنَّ وَدّٗا وَلَا سُوَاعٗا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ ﴾ [نوح:٢٣].

ثم حدث الشرك بعد ذلك في قوم هود عليه السلام، ثم قوم صالح عليه السلام، ثم قوم إبراهيم عليه السلام، ثم توالى ذلك في الأمم والأقوام بعد ذلك، فكلما حدث الانحراف عن التوحيد الذي جاء به نبي من الأنبياء عليهم السلام أرسل الله إليهم من يدعوهم إلى التوحيد، وعبادة الله تعالى، وترك عبادة غير الله، كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾ [النحل:٣٦].

---

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره: (٦٣٩/٢٣)، والحاكم: (٤٤٢/٢) وقال: (صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة رقم: (٣٢٨٩) دون قوله: (كلهم على الإسلام).

فالشرك بالله تعالى هو أعظم الذنوب، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٤٨]، ولذا كان الأنبياء عليهم السلام هم أبعد الناس عن الشرك وعبادة غير الله تعالى، وذلك أن الله اصطفاهم للتبليغ عنه والدعوة إلى توحيده والبراءة من الشرك وأهله، كما قال تعالى عن إبراهيم عليه السلام: ﴿ وَإِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦٓ إِنَّنِي بَرَآءٞ مِّمَّا تَعۡبُدُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾ [الزخرف: ٢٦]، ولما كان ذلك هو المتقرر في نصوص الكتاب والسنة، وكان قد وردت بعض الأحاديث والآثار التي ظاهرها يدل على نسبة شيء من الشرك إلى آدم عليه السلام وزوجته حواء، وذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا لِيَسۡكُنَ إِلَيۡهَاۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتۡ حَمۡلًا خَفِيفٗا فَمَرَّتۡ بِهِۦۖ فَلَمَّآ أَثۡقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنۡ ءَاتَيۡتَنَا صَٰلِحٗا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٨٩﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحٗا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨٩-١٩٠].

وقد تناقلت كثير من كتب التفسير وغيرها تلك الأحاديث والآثار في نسبة ذلك إلى آدم عليه السلام وزوجته حواء، دون تمحيص لها بمعرفة صحيحها من ضعيفها، وهل ما ورد من الآثار مما أخذ عن بني إسرائيل أم لا؟ لذا أحببت أن أجمع تلك الأحاديث والآثار وأقوم بدراستها وتمييز صحيحها من ضعيفها، وأقوال العلماء في المراد بها وتوجيهها، وقد جعلت ذلك بعنوان: (تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحٗا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾ دراسة عقدية).

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في ورود عدد من الأحاديث والآثار في تفسير الآية الكريمة بآدم عليه السلام وزوجته حواء، والتي تدل في ظاهرها على نسبة الشرك إليهما، مما جعل الكثير من العلماء يستشكل الآية بناء على تفسيرها بذلك، كما قال الألوسي:

(وهذه الآية عندي من المشكلات؛ وللعلماء فيها كلام طويل ونزاع عريض)[١]، وقال رشيد رضا ـ بعد أن ذكر الإشكال في الآية ـ: (وَأَمَّا الْإِشْكَالُ الَّذِي أَشَرْنَا إِلَيْهِ، فَهُوَ مَا رُوِيَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَفِي حَدِيثٍ مَرْفُوعٍ أَيْضًا مِنْ أَنَّ الْآيَةَ فِي آدَمَ وَحَوَّاءَ)[٢]، وقال أبو شهبة: (وهذه الآية تعتبر من أشكل آيات القرآن الكريم؛ لأن ظاهرها يدل على نسبة الشرك لآدم وحواء، وذلك على ما ذهب إليه جمهور المفسرين من أن المراد بالنفس الواحدة: نفس آدم عليه السلام)[٣]، فاحتاج الأمر إلى تجلية ذلك كله، وكشف الإشكال الذي أشار إليه بعض المفسرين، بجمع الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الآية الكريمة، وتمحيص صحيحها من ضعيفها، ومناقشة أقوال العلماء ـ من متقدمي المفسرين وغيرهم ـ في توجيههم لتلك الأحاديث والآثار.

حدود البحث:

يتناول البحث الأحاديث المرفوعة والآثار الواردة عن الصحابة والتابعين في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ١٩٠﴾، وذلك من خلال كتب التفسير المعتمدة في نقل الآثار، وأقوال العلماء في تفسير الآية الكريمة.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

١- الحاجة إلى تمحيص الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الآية الكريمة.

٢- تنوع الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين في تفسير الآية الكريمة .

---

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لمحمود الألوسي: (٩/١٣٩).

(٢) تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار) لمحمد رشيد رضا: (٩/٤٣٩).

(٣) الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير لأبي شهبة: (ص ٢٠٩).

٣- تنزيه آدم عليه السلام وحواء عن الوقوع في الشرك بالله تعالى.

٤- تعدد أقوال المفسرين في المراد بالآية الكريمة، مما يستدعي جمع الأقوال وبيان القول الراجح في المراد بالآية.

إجراءات البحث:

١-جمع الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الآية الكريمة من مظانها في كتب التفسير المعتمدة وغيرها.

٢- تصنيف الآثار الواردة حسب قائلها سواء الصحابة رضي الله عنهم أو التابعين.

٣- دراسة كل واحد من هذه الأحاديث والآثار دراسة حديثية، وذلك كما يلي:

أ- تخريج الحديث أو الأثر من الكتب المسندة سواء كتب التفسير أو الحديث.

ب- إذا لم أجده في الكتب المسندة فإني أكتفي بعزو السيوطي له في الدر المنثور؛ حيث عزى بعض الآثار إلى تفسير عبد بن حميد وابن مردوية وغيرهما مما هو الآن في عداد المفقود.

جـ- الكلام على رجال الإسناد، واعتمدت في الكلام على الرجال على ما ذكره ابن حجر في تقريب التهذيب، وقد أخرج عن ذلك عند الحاجة.

د- الحكم على إسناد الأثر بالصحة أو الضعف حسب ما يتضح لي من خلال دراسة رجال الإسناد.

٤- العناية بسياق الآية الكريمة وتناوله بالدراسة التحليلية من مختلف جوانبه كالقراءات وتنوع الضمائر ونحو ذلك .

٥- ذكر مذاهب العلماء من المفسرين وغيرهم في المراد بالآية الكريمة وتوجيه ما ورد من الأحاديث والآثار.

٦- بيان القول الراجح في تفسير الآية الكريمة، حسب ما يتضح لي من خلال دراسة الأحاديث والآثار، ودلالة السياق، وأقوال المفسرين.

خطة البحث:

تتكون خطة البحث من مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة، وذلك كما يلي:

المقدمة : وفيها مشكلة البحث وحدوده وأسباب اختياره.

التمهيد: عصمة الأنبياء عليهم السلام.

الفصل الأول: الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الآية الكريمة.

وفيه ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الأحاديث الواردة في تفسير الآية الكريمة.

وفيه مطلبان :

المطلب الأول: حديث سمرة رضي الله عنه.

المطلب الثاني: حديث ابن زيد رضي الله عنه.

المبحث الثاني: الآثار الواردة عن الصحابة رضي الله عنهم.

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: الأثر الوارد عن سمرة بن جندب رضي الله عنه.

المطلب الثاني: الآثار الوارد عن أبي بن كعب رضي الله عنه.

المطلب الثالث: الآثار الواردة عن ابن عباس رضي الله عنهما.

المبحث الثالث: الآثار الواردة عن التابعين.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الآثار الواردة عن التابعين في تفسير الآية بآدم وحواء.

المطلب الثاني: الآثار الواردة عن التابعين في تفسيرها بما سوى ذلك.

الفصل الثاني: سياق الآية الكريمة، وأقوال العلماء في تفسيرها.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: سياق الآية الكريمة، وأثر ذلك على الخلاف في تفسيرها.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: القراءات الواردة في الآية وأثرها في تفسيرها.

المطلب الثاني: القول بالوصل والفصل في الآية وأثره في تفسيرها.

المطلب الثالث: تنوع الضمائر في الآية وأثره في تفسيرها.

المبحث الثاني: أقوال العلماء في تفسير الآية الكريمة.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: القائلون بأن المراد بها آدم وحواء.

المطلب الثاني: القائلون بأن المراد بها مشركو قريش.

المطلب الثالث: القائلون بأن المراد بها الجنس.

المطلب الرابع : القول الراجح في هذه المسألة .

الخاتمة : وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس.

التمهيد

عصمة الأنبياء عليهم السلام

الأنبياء والرسل عليهم السلام شرفهم الله تعالى وأكرمهم بالنبوة واصطفاهم وميزهم على سائر البشر، وحفظهم من كل ما يقدح في نبوتهم من النقائص والذنوب، لتتحقق الحكمة من الأمر بالاقتداء والتأسي بهم، كما في قوله تعالى - بعد ذكر جملة من الأنبياء عليهم السلام -: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقۡتَدِهۡۗ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًاۖ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرَىٰ لِلۡعَٰلَمِينَ ﴿٩٠﴾ ﴾ [الأنعام: ٩٠].

وعصمة الأنبياء عليهم السلام: هي حفظ الله تعالى لأنبيائه ـ عليهم السلام ـ من الوقوع في كل ما يقدح في نبوتهم وتبليغهم من النقائص وارتكاب الذنوب والمعاصي[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ففي الجُملة كل ما يقدح في نبوَّتهم وتبليغهم عن الله فهُم متَّفقون على تنزيههم عنه)[٢].

وقال الحافظ ابن حجر: (عصمة الأنبياء - على نبيِّنا وعليْهِم الصَّلاة والسَّلام -: حِفْظُهم من النقائص، وتَخصيصهم بالكمالات النفسية، والنصرة والثَّبات في الأمور، وإنْزال السَّكينة)[٣].

وقال الخفاجي في تعريفه للعصمة هي: (لطف من الله تعالى يحمل النبي على فعل الخير، ويزجره عن الشر مع بقاء الاختيار تحقيقا للابتلاء)[٤].

---

(١) انظر: الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد للفوزان: (١٦٤/٢).

(٢) منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د.محمد رشاد سالم: (٤٧٢/١).

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (٥٠٢/١١).

(٤) نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض (٤/ ٣٩).

فالأنبياء ـ عليهم السلام ـ معصومون من الخطأ في تبليغ الرسالة، ومن الوقوع في النقائص، ومن كل ما يقدح في نبوتهم ودعوتهم.

وفي تفصيل مسائل العصمة عند العلماء نزاع وأقوال متعددة، إلا أن المتأمل في ذلك يجد أن العلماء قد أجمعوا على بعض المسائل واختلفوا في البعض الآخر، وبيان ذلك كما يلي:

١- عصمتهم في تبليغ الرسالة:

مما اتفقت الأمة عليه عصمة الأنبياء- عليهم السلام - في تحمل الرسالة وفي تبليغها؛ حيث نقل إجماع العلماء على ذلك كثير من العلماء كالقاضي عياض وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهما.

قال القاضي عياض: (وأجمعت الأمة في ما كان طريقه البلاغ أنه معصوم فيه من الإخبار عن شيء منها بخلاف ما هو به، لا قصدا ولا عمدا ولا سهوا ولا غلطا)[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (إن الأنبياء صلوات الله عليهم معصومون فيما يخبرون به عن الله سبحانه، وفى تبليغ رسالاته باتفاق الأمة، ولهذا وجب الإيمان بكل ما أوتوه....والعصمة فيما يبلغونه عن الله ثابتة فلا يستقر في ذلك خطأ باتفاق المسلمين)[2].

ومما يدل على عصمة الأنبياء ـ عليهم السلام ـ في تحمل الرسالة وتبليغها، ما ورد في القرآن الكريم من وجوب الإيمان بكل ما أنزل عليهم كما في قوله تعالى: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ١٣٦ فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ

(١) الشفا في أخبار المصطفى، للقاضي عياض: (٢/ ١٢٣) .

(٢) مجموع الفتاوى: (١٠/٢٨٩).

﴿ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ۝١٣٧﴾ [البقرة: ١٣٦-١٣٧].

وقال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ۝٢٨٥﴾ [البقرة:٢٨٥].

وهذه العصمة الثابتة للأنبياء هي التي يحصل بها المقصود من النبوة والرسالة؛ فإن النبي هو المنبئ عن الله، والرسول هو الذي أرسله الله تعالى، فكلاهما مخبر عن الله تعالى، والعصمة فيما يبلغونه عن الله ثابتة؛ فلا يستقر في ذلك خطأ ولا زلل باتفاق المسلمين(١).

٢- عصمتهم من الكفر والشرك بالله تعالى:

وأجمع العلماء كذلك على أن الأنبياء - عليهم السلام - معصومون من الوقوع في الكُفْر والشِّرْك، وقد نقل الإجْماع على عِصْمة الأنبياء - عليهم السلام - من الكفر والشِّرْك جملة من العلماء، كالجرجاني وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهما.

قال الإيجي: (وأمَّا الكفر فأجْمعت الأمَّة على عصمتهم منه غير أن الأزارقة من الخوارج جوزوا عليهم الذنب وكل ذنب عندهم كفر)(٢).

قال الجرْجاني: (وأمَّا الكفر فأجْمعت الأمَّة على عصمتهم منه قبل النبوَّة وبعدها، ولا خِلاف لأحدٍ منهم في ذلك)(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ففي الجُملة كل ما يقدح في نبوَّتهم وتبليغهم عن الله فهُم متَّفقون على تنزيههم عنه)(٤).

---

(١) انظر مجموع الفتاوى: (١٠/ ٢٩٠).

(٢) المواقف للإيجي: (ص٣٥٨- ٣٥٩).

(٣) شرح المواقف (ص١٣٤).

(٤) منهاج السنة: (١/ ٤٧٢).

وقال الآمدي: (فما كان منها كفرًا - أي الذنوب - فلا نعرف خلافًا بين أهل الشَّرائع في عصمتهم عنه)[(١)].

فعصمة الأنبياء - عليهم السلام - من الكفر والشرك بعد النبوة ظاهرة في كون بعثتهم ونبوتهم إنما هي في الدعوة إلى توحيد الله وعبادته، والنهي عن ضد ذلك من الشرك بالله تعالى، كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ ۚ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿٣٦﴾ ﴾ [النحل:٣٦].

ولاشك أن العصمة من الشرك شاملة للشرك بنوعيه الأكبر والأصغر؛ إذ الشرك يطلق على كلا النوعين، كما هو ظاهر في كثير من نصوص الكتاب والسنة.

وأما قبل النبوة فقد اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول: عصمتهم من ذلك قبل البعثة صيانة لما اصطفاهم له من مقام النبوة، وقد ذهب إلى ذلك جملة من العلماء من المتكلمين وغيرهم، حتى ادعى البعض الإجماع على ذلك كما تقدم في كلام الجرجاني.

القول الثاني: جواز ذلك عليهم قبل نبوتهم، لكون القرآن الكريم قد أخبر عن بعضهم كلوط وشعيب - عليهما السلام - أنهما كانا على دين قومهما قبل البعثة، فقال تعالى عن لوط في دخوله في دين إبراهيم - عليهما السلام -: ﴿ ۞ فَآمَنَ لَهُ لُوطٌ ۘ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّي ۖ إِنَّهُ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢٦﴾ ﴾ [العنكبوت:٢٦]، وقال تعالى عن شعيب عليه السلام أنه قال لقومه لما دعوه إلى الرجوع إلى ملتهم: ﴿ قَدِ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا ﴾ [الأعراف: ٨٩].

وقد ذهب إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، وبسط الكلام على ذلك في أكثر من

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام: (١/ ٢٢٥).

موضع، ومما قاله ـ رحمه اللّه ـ: (التحقيق: أن اللّه ـ سبحانه ـ إنما يصطفى لرسالته من كان خيار قومه حتى في النسب، كما في حديث هرقل، ومن نشأ بين قوم مشركين جهال، لم يكن عليه نقص إذا كان على مثل دينهم، إذا كان معروفًا بالصدق والأمانة، وفعل ما يعرفون وجوبه، وترك ما يعرفون قبحه...وليس في هذا ما يُنَفِّر عن القبول منهم؛ ولهذا لم يذكره أحد من المشركين قادحًا)[1].

وقد استدل ـ رحمه اللّه ـ على ذلك بما تقدم من الآيات في حوار شعيب عليه السلام لقومه، وعلق على ذلك بقوله: (ظاهره دليل على أن شعيبا والذين آمنوا معه كانوا على ملة قومهم؛ لقولهم: ﴿أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۚ﴾، ولقول شعيب: ﴿أَن نَّعُودَ فِيهَآ﴾ ﴿أَوَلَوۡ كُنَّا كَٰرِهِينَ ٨٨﴾، ولقوله: ﴿قَدِ ٱفۡتَرَيۡنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنۡ عُدۡنَا فِي مِلَّتِكُم﴾ فدل على أنهم كانوا فيها، ولقوله: ﴿بَعۡدَ إِذۡ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنۡهَاۚ﴾.

فدل على أن اللّه أنجاهم منها بعد التلوث بها؛ ولقوله: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ﴾، ولا يجوز أن يكون الضمير عائدًا على قومه؛ لأنه صرح فيه بقوله: ﴿لَنُخۡرِجَنَّكَ يَٰشُعَيۡبُ﴾؛ ولأنه هو المحاور له بقوله: ﴿أَوَلَوۡ كُنَّا كَٰرِهِينَ ٨٨﴾ إلى آخرها، وهذا يجب أن يدخل فيه المتكلم، ومثل هذا في سورة إبراهيم: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِرُسُلِهِمۡ لَنُخۡرِجَنَّكُم مِّنۡ أَرۡضِنَآ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۖ فَأَوۡحَىٰٓ إِلَيۡهِمۡ رَبُّهُمۡ لَنُهۡلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٣﴾ الآية [إبراهيم: ١٣]...)[2].

وهذا الذي ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية هو الذي تدل عليه الآيات ـ كما تقدم ـ لاسيما ما ورد في قصة شعيب عليه السلام مع قومه، لكن هذا ليس في جميع الأنبياء ـ عليهم السلام ـ؛ إذ إن من الأنبياء من عصمه اللّه قبل بعثته من عبادة الأوثان، كما كان ذلك لنبينا ﷺ، وإلى ذلك أشار شيخ الإسلام بقوله: (وما ذكر أنه ﷺ بُغِّضَت إليه

(١) مجموع الفتاوى: (١٥/٣٠).

(٢) المرجع السابق: (١٥/٢٩).

الأوثان، لا يجب أن يكون لكل نبي؛ فإنه سيد ولد آدم، والرسول الذي ينشأ بين أهل الكفر الذين لا نبوة لهم يكون أكمل من غيره، من جهة تأييد الله له بالعلم والهدى، وبالنصر والقهر، كما كان نوح وإبراهيم.

ولهذا يضيف الله الأمر إليهما في مثل قوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ الآية [الحديد: ٢٦] ، ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحًا وَءَالَ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ الآية [آل عمران: ٣٣] ، وذلك أن نوحًا أول رسول بعث إلى المشركين)[1].

٣- عصمتهم من الوقوع في الذنوب:

اختلف العلماء في عصمة الأنبياء ـ عليهم السلام ـ من الوقوع في الذنوب، فمنهم من منعها مطلقا، ومنهم من منع الصغائر دون الكبائر، ومنهم من منع الإقرار عليها دون فعلها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وأما العصمة في غير ما يتعلق بتبليغ الرسالة فللناس فيه نزاع هل هو ثابت بالعقل أو بالسمع؟ ومتنازعون في العصمة من الكبائر والصغائر أو من بعضها أم هل العصمة إنما هي في الإقرار عليها لا في فعلها؟ أم لا يجب القول بالعصمة إلا في التبليغ فقط؟ وهل تجب العصمة من الكفر والذنوب قبل المبعث أم لا؟)[2].

ويمكن إجمال أهم أقوال العلماء في هذه المسألة في القولين التاليين:

القول الأول: عصمتهم من الذنوب مطلقا كبائرها وصغائرها؛ لأن منصب النبوة يجل عن مواقعتها ومخالفة الله تعالى عمدا، ولأننا أمرنا بالتأسي بهم، وذلك لا يجوز مع وقوع المعصية في أفعالهم؛ لأن الأمر بالاقتداء بهم يلزم منه أن تكون أفعالهم كلها طاعة، وتأولوا الآيات والأحاديث الواردة بإثبات شيء من ذلك.

وهذا القول هو المشهور عن طوائف من أهل البدع من الشيعة وكثير من المعتزلة

---

(١) مجموع الفتاوى: (٣١/١٥).

(٢) مجموع الفتاوى: (٢٩٢/١٠).

وبعض الأشعرية وغيرهم[١].

قال النّووي: (واختلفوا في الصغائر فجوزها الأكثرون، ومنعها المحققون، وقطعوا بالعصمة منها، وتأولوا الظواهر الواردة فيها)[٢].

القول الثاني: جواز وقوع الصغائر من الأنبياء - عليهم السلام -؛ بدليل ما ورد في القرآن والأخبار من نسبة بعض الذنوب إليهم، لكنهم لا يصرون عليها، فيتوبون منها ويرجعون عنها؛ فيكونون معصومين من الإصرار عليها، ويكون الاقتداء بهم في التوبة منها.

وهذا القول قول جمهور العلماء، من الصحابة والتابعين، وعليه أكثر العلماء من المحدثين والفقهاء وأهل الكلام وغيرهم.

قال القاضي عياض: (أجمع المسلمون على عصمة الأنبياء من الفواحش والكبائر الموبقات، ومستند الجمهور في ذلك الإجماع الذي ذكرناه، وهو مذهب القاضي أبي بكر، ومنعها غيره بدليل العقل مع الإجماع، وهو قول الكافّة، واختاره الأستاذ أبو اسحاق، وكذلك لا خلاف أنّهم معصومون من كتمان الرّسالة والتّقصير في التّبليغ)[٣].

وقال ابن الحاجب: (الإجماع على عصمتهم بعد الرّسالة من تعمّد الكذب في الأحكام، والإجماع على عصمتهم من الكبائر وصغائر الخسّة)[٤].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (فإن القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصَّغائر هو قول أكثر علماء الإسلام، وجَميع الطَّوائف حتَّى إنَّه قول أكثر أهل الكلام، كما ذكر أبو الحسن الآمدي أنَّ هذا قول أكثر الأشعريَّة، وهو أيضًا قول

(١) انظر المرجع السابق: (٤/٢٤٨).

(٢) روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي: (٧/٤٠٧).

(٣) الشفا للقاضي عياض: (٢/١٤٤).

(٤) مختصر المنتهى مع شرح العضد (ص١٠٠).

أكثر أهل التَّفسير والحديث والفقهاء، بل هو لم يُنْقَل عن السلف والأئمَّة والصَّحابة والتَّابعين وتابعيهم إلاَّ ما يوافق هذا القول)[١].

وهذا القول هو الراجح في هذه المسألة، والأدلة عليه كثيرة معلومة لمن تتبع نصوص القرآن والسنة، ولاشك أن القول بذلك مقرون عند العلماء بأمرين:

١- القول بمبادرتهم إلى التوبة والإنابة من ذلك الذنب:

إن الله تعالى لم يذكر في القرآن الكريم شيئا من الذنوب عن نبي من الأنبياء إلا مقرونا بالتوبة والاستغفار كقوله تعالى عن آدم وزوجته ـ عليهما السلام ـ: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأعراف: ٢٣]، وقوله تعالى عن نوح عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْـَٔلَكَ مَا لَيْسَ لِى بِهِۦ عِلْمٌ ۖ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [هود: ٤٧]، وقوله تعالى عن الخليل عليه السلام: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴿٨٢﴾﴾ [الشعراء:٨٢]، وقوله تعالى عن موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى فَٱغْفِرْ لِى﴾ [القصص: ١٦].

٢- القول بعدم إقرارهم على فعل الذنب مهما كان صغيرا:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والقول الذي عليه جمهور الناس - وهو الموافق للآثار المنقولة من السلف - إثبات العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقا، والرد على من يقول: إنه يجوز إقرارهم عليها، وحجج القائلين بالعصمة إذا حررت إنما تدل على هذا القول، وحجج النفاة لا تدل على وقوع ذنب أقر عليه الأنبياء)[٢].

وقال الشيخ ابن عثيمين: (بعض العلماء - رحِمهم الله تعالى - قالوا: إنَّ كلَّ شيء وصف النبي نفسَه به من الذنوب فالمراد ذنوب أمَّته لا ذنبه هو؛ لأنَّه لا يذنب، وكل خطيئة أضافها لنفسه فالمراد خطايا أمَّته، ولا شكَّ أنَّ هذا القول فيه ضعف؛ لأنَّ الله

(١) مجموع الفتاوى: (٣١٩/٤).

(٢) مجموع الفتاوى: (٢٩٣/١٠).

قــال: ﴿وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۗ﴾ [محمــد: ١٩]، فــإنَّ العطــف يقتــضي المغايرة، وليس في ذلك أيُّ قدح في أنَّ الرَّسول يقع منه الذنوب الصغيرة؛ ولكنَّه لا يقرُّ عليها، ثم هو مغفور له، وما أكثر ما يكون الإنسان بعد المعصية خيرًا منه قبلها في كثير من الأحيان، يخطئ الإنسان ويقع في معصية ثم يجد من قلبه انكسارًا بين يدي الله ﷻ وإنابة إلى الله)[1].

---

(١) الشرح الممتع على زاد المستقنع لابن عثيمين: (٣/٥١).

الفصل الأول:
الأحاديث والآثار الواردة في تفسير الآية الكريمة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول:
الأحاديث الواردة في تفسير الآية الكريمة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حديث سمرة رضي الله عنه

١- قال الإمام أحمد في مسنده: (٣٠٥/٣٣) حدثنا عبد الصمد، حدثنا عمر بن إبراهيم، حدثنا قتادة، عن الحسن، عن سمرة، عن النبي ﷺ قال: (لما ولدت حواء طاف بها إبليس ـ وكان لا يعيش لها ولد ـ فقال: سميه عبد الحارث؛ فإنه يعيش، فسمته عبد الحارث فعاش، وكان ذلك من وحي الشيطان وأمره)[1].

---

(١) **تخريج الحديث:**

أخرجه ابن جرير و ابن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن مردويه والترمذي والحاكم وصححه ووافقه الذهبي، والطبراني في الكبير وابن عدي في الكامل.

فرواه ابن جرير في تفسيره (٣٠٩/١٣)، عن محمد بن بشار ـ بُنْدَار، قال: حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، به.

ورواه الترمذي في سننه (٢٦٧/٥) عن محمد بن المثنى، عن عبد الصمد، به، وقال: (هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عمر بن إبراهيم، عن قتادة، ورواه بعضهم عن عبد الصمد، ولم يرفعه).

ورواه الحاكم في مستدركه: (٥٤٥/٢) من حديث عبد الصمد مرفوعًا، ثم قال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه).

ورواه ابن عدي في الكامل: (١٧٠٠/٥) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث به مرفوعاً .

ورواه ابن أبي حاتم في تفسيره: (١٦٣١/٥) عن أبي زُرْعَة الرازي، حدثنا هلال ابن فياض، حدثنا عمر بن إبراهيم، به مرفوعًا. =

= ورواه الطبراني في الكبير:(٢١٥/٧) من طريق شاذ بن فياض عن عمر بن إبراهيم ، به مرفوعاً .

ورواه ابن مردويه ـ فيما نقله عنه ابن كثير في تفسيره: (٤٨٢/٦) ـ من حديث المعتمر، عن أبيه، به مرفوعا.

رجال الإسناد:

- عبدالصمد: هو ابن عبدالوارث بن سعيد، العنبري مولاهم التنوري، أبو سهل البصري، صدوق ثبت في شعبة، من التاسعة، التقريب: (٣٥٦/١) رقم (٤٠٨٠).
- عمر بن إبراهيم: هو العبدي البصري، صدوق في حديثه عن قتادة ضعف، وقد وثقه ابن معين، ولكن قال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به، من السابعة، التقريب: (٤٢٠/١) رقم: (٤٨٦٣)، وانظر: تهذيب التهذيب: (٢١٤/٣).
- قتادة: هو ابن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، وهو رأس الطبقة الرابعة، التقريب: (٤٥٣/١) رقم: (٥٥١٨).
- الحسن: هو ابن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار، الأنصاري مولاهم، ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيرا ويدلس، وهو رأس أهل الطبقة الثالثة، وفي سماعه من سمرة خلاف مشهور، مات سنة عشر ومائة، التقريب: (١٦٠/١) رقم: (١٢٢٧).

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده ضعيف.

وقد أعله ابن عدي في " الكامل في ضعفاء الرجال" بتحقيق:د.سهيل زكار (٤٣/٥)، بتفرد عمر بن إبراهيم وقال: (حديثه عن قتادة مضطرب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه).

وأعله الحافظ ابن كثير من وجوه ثلاثة فقال ـ بعد سياقه لأسانيد هذا الحديث ـ: (والغرض أن هذا الحديث معلول من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن عمر بن إبراهيم هذا هو البصري، وقد وثقه ابن معين، ولكن قال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به.

الثاني: أنه قد روي من قول سمرة نفسه، ليس مرفوعًا، كما قال ابن جرير: حدثنا ابن عبد الأعلى، حدثنا المعتمر، عن أبيه. حدثنا ابن علية عن سليمان التيمي، عن أبي العلاء بن الشخير، عن سمرة بن جندب، قال: سمى آدم ابنه "عبد الحارث".

الثالث: أن الحسن نفسه فسر الآية بغير هذا، فلو كان هذا عنده عن سمرة مرفوعًا، لما عدل عنه. =

المطلـب الثـاني:
حديث ابن زيد

٢- قال الطبري في تفسيره: (٣١٨/١٣): حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد، قال: قال رسول الله ﷺ: (**خدعهما مرتين، خدعهما في الجنة، وخدعهما في الأرض**)[1].

= قال ابن جرير: (حدثنا ابن وَكِيع، حدثنا سهل بن يوسف، عن عمرو، عن الحسن: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ قال: كان هذا في بعض أهل الملل، ولم يكن بآدم) تفسير ابن كثير (٤٨١/٦- ٤٨٢).

وسيأتي الكلام عن الآثار الواردة عن الحسن في تفسيره للآية الكريمة ومدى صحة ذلك عنه، في المبحث الثالث إن شاء الله تعالى.

وقد يزاد على ما ذكره ابن كثير بعلة رابعة في هذا الحديث، وهي: أن الحسن رواه عن سمرة رضي الله عنه وفي سماعه منه خلاف مشهور، ثم إنه ـ مع جلالته ـ مدلس، ولم يصرح بسماعه من سمرة في هذا الحديث.

قال الذهبي في ترجمة الحسن: (كان الحسن كثير التدليس، فإذا قال في حديث: عن فلان، ضعف احتجاجه). ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي: (٢٨١/٢).

وقد أشار الألباني إلى هذه العلة، فقال ـ بعد تضعيفه للحديث ـ: (الحسن في سماعه من سمرة خلاف مشهور ، ثم هو مدلس ولم يصرح بسماعه من سمرة)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: (٥١٦/١) رقم (٣٤٢).

(١) **تخريج الحديث:**

أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره: (١٦٣٥/٥) من طريق أصبغ قال: سمعت عبد الرحمن بن زيد بن أسلم يقول:... قال رسول الله ﷺ: (**خَدَعَهُمَا مَرَّتَيْنِ**) ، قال زيد: (خدعهما في الجنة، وخدعهما في الأرض).

وأورده السيوطي في الدر المنثور: (٧٠١/٦)، وعزاه إلى ابن جرير الطبري، وابن أبي حاتم.

رجال الإسناد:

- يونس: هو ابن عبد الأعلى بن ميسرة الصدفي، أبو موسى، المصري، ثقة، من صغار =

= العاشرة، مات سنة أربع وستين، وله ست وتسعون سنة، التقريب: (٦١٣/١) رقم: (٧٩٠٧).

- ابن وهب: هو عبدالله بن وهب بن مسلم، القرشي مولاهم، أبو محمد المصري، الفقيه، ثقة حافظ عابد، من التاسعة، مات سنة سبع وتسعين، وله اثنتان وسبعون سنة، التقريب: (٣٢٨/١) رقم: (٣٦٩٤).
- ابن زيد: هو عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، العدوي مولاهم، ضعيف، من الثامنة، مات سنة اثنتين وثمانين، التقريب: (٣٤٠/١) رقم: (٣٨٦٥).

الحكم على الحديث:

إسناده ضعيف؛ وذلك لعلتين:

١- ضعف عبد الرحمن بن زيد الراوي للحديث.

٢- الانقطاع بين عبد الرحمن بن زيد والنبي ﷺ.

المبحث الثاني:

الآثار الواردة عن الصحابة ﷺ في تفسير الآية الكريمة

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:

الأثر الوارد عن سمرة بن جندب ﷺ

١- قال ابن جرير في تفسيره (٣١٠/١٣): حدثني محمد بن عبد الأعلى، قال: حدثنا معتمر، عن أبيه، قال: حدثنا أبو العلاء، عن سمرة بن جندب: أنه حدث أن آدم عليه السلام سمى ابنه: "عبد الحارث"[١].

---

(١) **تخريج الأثر:**

أورده السيوطي في الدر المنثور: (٧٠٠/٦)، وعزاه إلى ابن جرير الطبري، وعبد ابن حميد، وابن مردويه.

رجال الإسناد:

- محمد بن عبد الأعلى: هو الصنعاني البصري، ثقة، من العاشرة، مات سنة خمس وأربعين، التقريب (٤٩١/١) رقم: (٦٠٦٠).
- المعتمر: هو ابن سليمان التيمي، أبو محمد البصري، يلقب الطفيل، ثقة، من كبار التاسعة، مات سنة سبع وثمانين، التقريب: (٥٣٦/١) رقم: (٦٧٨٥).
- أبوه: هو سليمان بن طرخان التيمي، أبو المعتمر البصري، نزل في تيم فنسب إليهم، ثقة عابد من الرابعة، مات سنة ثلاث وأربعين، التقريب: (٢٥٢/١) رقم: (٢٥٧٥).
- أبو العلاء: هو ابن الشخير، منسوب إلى جده، وهو يزيد ابن عبد الله بن الشخير العامري، تابعي عابد ثقة، التقريب: (٦٠٢/١) رقم: (٧٧٤٠).

الحكم على الأثر: إسناده صحيح.

المطلب الثاني:
الآثار الوارد عن أبي بن كعب ﷺ

٢- قال ابن أبي حاتم في تفسيره: (١٦٣٧/٥) (٨٦٥٣) حدثنا أبي، ثنا أبو الجماهر، أنبانا سعيد بن بشير، عن عقبة، عن قتادة، عن مجاهد، عن ابن عباس، عن أبي بن كعب، قال: (لما حملت حواء أتاها الشيطان فقال: أتطيعيني ويسلم لك ولدك؟ سميه: عبد الحارث، فلم تفعل، فولدت فمات، ثم حملت، فقال لها مثل ذلك، فلم تفعل، ثم حملت الثالث فجاءها فقال: إن تطيعيني يسلم، وإلا فإنه يكون بهيمة فهيبهما فأطاعاه)[1].

---

(١) **تخريج الأثر:**

أورده السيوطي في الدر المنثور (٦/ ٧٠٠)، وعزاه إلى عبد بن حميد، وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ.

رجال الإسناد:

- أبوه: هو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أبو حاتم الرازي، أحد الحفاظ، من الحادية عشرة، مات سنة سبع وسبعين، التقريب: (٤٦٧/١) رقم: (٥٧١٨).
- أبو الجماهر: هو محمد بن عثمان التنوخي، أبو الجماهر أو أبو عبد الرحمن، الكفرسوسي، ثقة من العاشرة، مات سنة أربع وعشرين، وله أربع وثمانون، التقريب: (٤٩٦/١) رقم: (٦١٣٥).
- سعيد بن بشير: هو الأزدي مولاهم، أبو عبد الرحمن أو أبو سلمة، الشامي أصله من البصرة أو واسط، ضعيف، من الثامنة، مات سنة ثمان أو تسع وستين، التقريب: (٢٣٤/١) رقم: (٢٢٧٧).
- عقبة: هو ابن عبدالله الأصم، الرفاعي البصري، ضعيف وربما دلس، ووهم من فرق بين الأصم والرفاعي كابن حبان، من السابعة، التقريب: (٣٩٥/١) رقم: (٤٦٤٢).
- قتادة: تقدم في الحديث رقم (١).
- مجاهد: هو ابن جبر - بفتح الجيم وسكون الموحدة -، أبو الحجاج، المخزومي مولاهم المكي، ثقة إمام في التفسير وفي العلم، من الثالثة، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة، التقريب: (٥٢٠/١) رقم: (٦٤٨١).

الحكم على الأثر: إسناده ضعيف، لضعف سعيد بن بشير وعقبة الأصم.

٣- وعن أبي بن كعب ﷺ قال: (لما حملت حواء وكان لا يعيش لها ولد أتاها الشيطان فقال: سمياه عبد الحارث يعيش لكما؛ فسمياه: عبد الحارث، فكان ذلك من وحي الشيطان وأمره)[1].

---

(١) **تخريج الأثر:**

أورده السيوطي في الدر المنثور: (٦/٧٠٠)، وعزاه إلى عبد بن حميد، وأبي الشيخ.

ولم أجده عند غيرهما، ولعله مختصر عن الأثر المتقدم.

المطلب الثالث:

الآثار الواردة عن ابن عباس رضي الله عنهما

٤- قال ابن جرير الطبري في تفسيره: (٣١٠/١٣): حدثنا ابن حميد قال: حدثنا سلمة، عن ابن إسحاق، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: (كانت حوّاء تلد لآدم، فتعبِّدهم للّه، وتسميه: "عبيد اللّه"، و"عبد اللّه"، ونحو ذلك، فيصيبهم الموت، فأتاها إبليسُ وآدمَ، فقال: إنكما لو تسميانه بغير الذي تسميانه لعاش!، فولدت له رجلا فسماه: "عبد الحارث"، ففيه أنزل اللّه تبارك وتعالى: ﴿ ۞ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ ﴾ ، إلى قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ﴾ ، إلى آخر الآية)[1].

---

(١) **تخريج الأثر:**

أورده السيوطي في الدر المنثور: (٧٠٢/٦)، وعزاه إلى ابن جرير الطبري.

ولم أقف عليه عند غيره.

رجال الإسناد:

- ابن حميد: هو محمد بن حميد بن حيان الرازي، حافظ ضعيف، من العاشرة، مات سنة ثمان وأربعين، التقريب: (٤٧٥/١) رقم: (٥٨٣٤).
- سلمة: هو ابن الفضل، الأبرش بالمعجمة، مولى الأنصار، قاضي الري، صدوق كثير الخطأ، من التاسعة، مات بعد التسعين، التقريب: (٢٤٨/١) رقم: (٢٥٠٥).
- ابن إسحاق: هو محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبي مولاهم، المدني نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق يدلس، ورمي بالتشيع والقدر، من صغار الخامسة، مات سنة خمسين ومائة ويقال بعدها، التقريب: (٤٦٧/١) رقم: (٥٧٢٥).
- داود بن الحصين: هو الأموي مولاهم، أبو سليمان المدني، ثقة إلا في عكرمة، ورمي برأي الخوارج، من السادسة، مات سنة خمس وثلاثين، التقريب: (١٩٨/١) رقم: (١٧٧٩).
- عكرمة: هو أبو عبد اللّه، مولى ابن عباس، أصله بربري، ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة، من الثالثة، مات سنة أربع ومائة، التقريب: (٣٩٧/١) رقم: (٤٦٧٣).

=

٥- قال ابن جرير في تفسيره: (٣١١/١٣) حدثني محمد ابن سعد، قال: حدثني أبي، قال: حدثني عمي، حدثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس، قوله في آدم: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾، إلى قوله: ﴿فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾، فشكّت: أحبلت أم لا، ﴿فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا﴾ الآية، فأتاهما الشيطان فقال: هل تدريان ما يولد لكما؟ أم هل تدريان ما يكون؟ أبهيمة يكون أم لا؟ وزيّن لهما الباطل، إنه غويٌّ مبين، وقد كانت قبل ذلك ولدت ولدين فماتا، فقال لهما الشيطان: إنكما إن لم تسمياه بي، لم يخرج سويًّا، ومات كما مات الأولان! فسميا ولدهما: "عبد الحارث"؛ فذلك قوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾، الآية[1].

= **الحكم على الأثر:** إسناده ضعيف؛ وذلك لثلاث علل:

- ❖ ضعف محمد بن حميد الرازي.
- ❖ رواية داود بن الحصين عن عكرمة وهو غير موثق في الرواية عنه.
- ❖ راوية ابن إسحاق له بالعنعنة، وقد عرف بالتدليس.

(١) **تخريج الأثر:**

أخرجه ابن أبي حاتم من طريق محمد بن سعد به مختصرا، وفيه تصحيف حيث تصحفت (حدثني أبي) إلى (حدثني إليَّ).

وأورده السيوطي مختصرا وعزاه إلى ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس رضي الله عنه.

رجال الإسناد:

- محمد بن سعد: هو ابن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد ابن جنادة العوفي، قال الخطيب: هو لين في الحديث، مات سنة ٢٧٦هـ، تاريخ بغداد (٢٦٨/٣) رقم: (٨٦٦)، ولسان الميزان: (٧ / ١٥٠).
- أبوه: هو سعد بن محمد بن الحسن العوفي: ضعيف جدًّا، سئل عنه الإمام أحمد، فقال: (ذاك جهمي)، ثم لم يره موضعًا للرواية، تاريخ بغداد: (١٨٣/١٠) رقم: (٤٦٩٦)، ولسان الميزان: (٣٣/٤).
- عمه: أي: عم سعد، وهو الحسين بن الحسن بن عطية العوفي، كان على قضاء بغداد، قال ابن معين: (كان ضعيفًا في القضاء، ضعيفًا في الحديث)، مات سنة ٢٠١هـ، الجرح =

٦- قال ابن جرير في تفسيره: (٣١١/١٣) حدثنا القاسم، قال: حدثنا الحسين، قال: حدثنا حجاج، عن ابن جريج، قال: قال ابن عباس ﷺ: (لما ولد له أول ولد، أتاه إبليس فقال: إني سأنصح لك في شأن ولدك هذا، تسميه: "عبد الحارث"!، فقال آدم: أعوذ بالله من طاعتك!، ـ قال ابن عباس: وكان اسمه في السماء "الحارث"ـ قال آدم: أعوذ بالله من طاعتك، إني أطعتك في أكل الشجرة، فأخرجتني من الجنة، فلن أطيعك، فمات ولده، ثم ولد له بعد ذلك ولد آخر، فقال: أطعني وإلا مات كما مات الأول!، فعصاه، فمات، فقال: لا أزال أقتلهم حتى تسميه: "عبد الحارث"، فلم يزل به حتى سماه: "عبد الحارث"، فذلك قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾، أشركه في طاعته في غير عبادة، ولم يشرك بالله، ولكن أطاعه)[1].

= والتعديل: (٣/ ٤٨)، ولسان الميزان: (٣: ١٥٥).

- أبوه: هو الحسن بن عطية بن سعد العوفي الكوفي، ضعيف، من السادسة، التقريب: (١٦٢/١) رقم: (١٢٥٦).
- جده: هو عطية بن سعد بن جنادة العوفي، الجدلي بفتح الجيم والمهملة، الكوفي، أبو الحسن، صدوق يخطئ كثيرا، وكان شيعيا مدلسا، من الثالثة، التقريب (٣٩٣/١) رقم: (٤٦١٦).

الحكم على الأثر: إسناده ضعيف، وهو مسلسل بالضعفاء من أسرة واحدة.

(١) **تخريج الأثر:**

لم أجده عند غير ابن جرير، ولم يورده السيوطي في الدر المنثور.

رجال الإسناد:

- القاسم: هو ابن الحسن بن يزيد، أبو محمد، الهمذاني الصائغ، وكان ثقة، مات في سنة اثنتين وسبعين ومائتين، تاريخ بغداد: (٤٣١/١٤).
- الحسين: هو ابن داود المصيصي، المحتسب، الملقب: سنيد بنون ثم دال مصغرا، ضعف مع إمامته ومعرفته لكونه كان يلقن حجاج بن محمد شيخه، من العاشرة، مات سنة ست وعشرين، التقريب (٢٥٧/١). =

٧- قال سعيد بن منصور في سننه: (١٧٣/٥) أخبرنا عتاب ابن بشير، أخبرنا خصيف، عن مجاهد وسعيد بن جبير، عن ابن عباس، في قوله ﷻ: ﴿فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٨٩﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا﴾، قال: إن حواء لما حملت أتاها إبليس فقال: إني أنا الذي أخرجتكما من الجنة، فإن لم تطيعيني لأجعلن لابنك قرنين فليشقن بطنك أو لأخرجنه ميتا، فقضى أن خرج ميتا، ثم حملت الثاني فقال لها مثل مقالته، فقالت له حواء: أخبرني ما الذي تريد أن أطيعك فيه؟ قال سميه: عبد الحارث، ففعلت فخرج بإذن الله سويا، فذلك قوله ﷻ: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾[1].

= - حجاج: هو ابن محمد المصيصي الأعور، أبو محمد، ترمذي الأصل نزل بغداد ثم المصيصة، ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته، من التاسعة، مات ببغداد سنة ست ومائتين، التقريب: (١٥٣/١) رقم: (١١٣٥).

- ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، الأموي مولاهم، المكي، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل، من السادسة، مات سنة خمسين أو بعدها، التقريب: (٣٦٣/١) رقم: (٤١٩٣).

الحكم على الأثر: إسناده ضعيف؛ وذلك لثلاث علل:

- ❖ ضعف الحسن بن داود المصيصي.
- ❖ اختلاط حجاج بن محمد في آخره، ورواية الحسن عنه بعد اختلاطه، ولذلك كان يقبل تلقينه له.
- ❖ أن ابن جريج لم يسمع من ابن عباس رضي الله عنهما ولم يلقه.

(١) **تخريج الأثر:**

أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره: (١٦٣٤/٥) من طريق شريك، عن خصيف، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس به مثله، مع اختلاف في بعض ألفاظه.

رجال الإسناد:

- عتاب بن بشير: عتاب بن بشير ـ بفتح أوله ـ، الجزري، أبو الحسن أو أبو سهل، مولى بني أمية، صدوق يخطئ، وروايته عن خصيف منكرة، من الثامنة، مات سنة تسعين أو قبلها، التقريب: (٣٨٠/١) رقم: (٤٤١٩). =

٨- قال ابن أبي حاتم في تفسيره: (١٦٣٣/٥) حدثنا علي ابن الحسين الهسنجاني، ثنا أبو عمر الحوضي، ثنا خالد بن عبد الله، عن عطاء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ـ في هذه الآية، يعني: قوله ـ: ﴿لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾، قال: ما أشرك آدم أن ضربه لمن بعده)[1].

= - خصيف: هو ابن عبدالرحمن الجزري، أبو عون، صدوق سيء الحفظ، خلط بآخره، ورمي بالإرجاء، من الخامسة، مات سنة سبع وثلاثين ومائة، التقريب: (١٣٩/١) رقم: (١٧١٨).

- مجاهد: تقدم في الأثر رقم (٢).
- سعيد بن جبير: هو الأسدي مولاهم، الكوفي، ثقة ثبت فقيه، من الثالثة، وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسلة، قتل بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين، التقريب: (٢٣٤/١) رقم: (٢٢٧٨).

الحكم على الأثر: إسناده ضعيف؛ وذلك لكون عتاب بن بشير رواه عن خصيف، وروايته عنه أنكرها الأئمة.

(١) **تخريج الأثر:**

أورده السيوطي في الدر المنثور: (٧٠٥/٦) وعزاه إلى ابن المنذر، وابن أبي حاتم.

وقد وقع سقط في تفسير ابن أبي حاتم ـ كما هو ظاهر في نص الأثر المتقدم ـ، وصوابه ـ كما في الدر المنثور ـ: (عن ابن عباس قال: ما أشرك آدم، إن أولها شكر، وآخرها مَثَل ضربه لمن بعده).

رجال الإسناد:

- على بن الحسين الهسنجاني: لم أجده بهذا الاسم، وفي الجرح والتعديل: على بن الحسن، فلعل الحسين تصحف عن الحسن، وهو أخو عبدالله بن الحسن، روى عن يحيى بن عبدالله بن بكير، وسعيد بن أبى مريم، وزكريا بن نافع الأرسوفى، وأبى الوليد الطيالسي، قال ابن أبي حاتم: كتبنا عنه، وهو ثقة صدوق، الجرح والتعديل: (١٨١/٦).
- أبو عمر الحوضي: هو حفص بن عمر بن الحارث بن سخبرة ـ بفتح المهملة، وسكون الخاء المعجمة، وفتح الموحدة ـ، الأزدي النمري ـ بفتح النون والميم ـ، أبو عمرو، الحوضي ـ وهو بها أشهر ـ، ثقة ثبت، من كبار العاشرة، مات سنة ٢٥هـ، التقريب: (١٧٢/١) رقم: (١٤١٢).
- خالد بن عبدالله: هو ابن عبدالرحمن بن يزيد، الطحان الواسطي، المزني مولاهم، ثقة ثبت، من الثامنة، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة، التقريب: (١٨٩/١) رقم: (١٦٤٧). =

٩- عن ابن عباس في قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ ، قال: (كان شركا في طاعة، ولم يكن شركا في عبادة) [1].

= - عطاء: هو ابن السائب، أبو محمد ويقال: أبو السائب، الثقفي الكوفي، صدوق اختلط، ورواية خالد الواسطي عنه بعد اختلاطه، من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين، التقريب: (٣٩١/١) رقم: (٤٥٩٢)، وتهذيب التهذيب: (١٠٣/٣).

- سعيد بن جبير: تقدم في الأثر رقم (٧).

الحكم على الأثر: إسناده ضعيف؛ لاختلاط عطاء بن السائب، ورواية خالد بن عبدالله الواسطي عنه بعد الاختلاط.

(١) **تخريج الأثر:**

أورده السيوطي في الدر المنثور: (٧٠٥/٦) عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ من قوله، وعزاه إلى عبد بن حميد، ولم أقف عليه عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ عند غيره.

ورواه بهذا اللفظ ابن جرير الطبري في تفسيره: (٣١٢/١٣) بسنده عن قتادة من قوله، كما سيأتي.

المبحث الثالث:

الآثار الواردة عن التابعين في تفسير الآية الكريمة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول:

الآثار الواردة عن التابعين في تفسير الآية بآدم وحواء

أولاً: مجاهد:

١٠- قال ابن جرير في تفسيره: (٣١٢/١٣) حدثني محمد بن عمرو، قال: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾﴾ قال: كان لا يعيش لآدم وامرأته ولد، فقال لهما الشيطان: إذا ولد لكما ولد فسمياه: "عبد الحارث"!، ففعلا وأطاعاه، فذلك قول الله: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ الآية[1].

---

(١) **تخريج الأثر:**

لم أقف عليه مسندا عند غير ابن جرير، وقد أورده الواحدي في أسباب النزول (٨٢/١)، ولم يذكره السيوطي في الدر المنثور.

رجال السند:

- محمد بن عمرو بن العباس، الباهلي البصري، ذكره ابن حبان في الثقات، ونقل الخطيب البغدادي توثيقه عن عبدالرحمن ابن يوسف.
  الثقات لابن حبان: (١٠٧/٩)، وتاريخ بغداد: (٢١٣/٤).
- أبو عاصم: هو الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم، الشيباني، أبو عاصم النبيل، البصري، ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة اثني عشر أو بعدها، التقريب: (٢٨٠/١)رقم: (٢٩٧٧).
- عيسى: هو ابن ميمون الجرشي ـ بضم الجيم وفتح الراء والمعجمة ـ، ثم المكي، أبو موسى، يعرف بابن داية ـ بتحتانية خفيفة ـ، ثقة، من السابعة، التقريب: (٧٧٦/١) رقم: (٥٣٣٤). =

ثانياً: سعيد بن جبير:

١١- قال ابن جرير في تفسيره: (٣٠٧/١٣) حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا ابن فضيل، عن سالم بن أبي حفصة، عن سعيد ابن جبير، قوله: ﴿أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا﴾ ، إلى قوله تعالى: ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾﴾ ، قال: (لما حملت حوّاء في أوّل ولد ولدته حين أثقلت، أتاها إبليس قبل أن تلد، فقال: يا حوّاء، ما هذا الذي في بطنك؟ فقالت: ما أدري، فقال: من أين يخرج؟ من أنفك، أو من عينك، أو من أذنك؟ قالت: لا أدري، قال: أرأيت إن خرج سليمًا أمطيعتي أنت فيما آمرك به؟ قالت: نعم، قال: سميه: "عبد الحارث"!، وقد كان يسمى إبليس: الحارث، فقالت: نعم، ثم قالت بعد ذلك لآدم: أتاني آت في النوم فقال لي كذا وكذا، فقال: إن ذلك الشيطان فاحذريه، فإنه عدوُّنا الذي أخرجنا من الجنة!، ثم أتاها إبليس، فأعاد عليها، فقالت: نعم، فلما وضعته أخرجه الله سليمًا، فسمته: "عبد الحارث"، فهو قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾﴾)[1].

= - ابن أبي نجيح: هو عبد الله بن يسار، المكي، أبو يسار، الثقفي مولاهم، ثقة رمي بالقدر وربما دلس، من السادسة، مات سنة إحدى وثلاثين، التقريب: (٣٢٦/١) رقم: (٣٦٦٢).

الحكم على الأثر: إسناده صحيح.

(١) **تخريج الأثر:**

أورده السيوطي في الدر المنثور:(٧٠١/٦) بنحوه، وعزاه إلى ابن المنذر، وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ، ولم أقف عليه عند ابن أبي حاتم بعد البحث.

رجال الإسناد:

- ابن وكيع: سفيان بن وكيع بن الجراح، أبو محمد، الرؤاسي، الكوفي، كان صدوقا إلا أنه ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح فلم يقبل فسقط حديثه، من العاشرة، التقريب: (٢٥٤/١) رقم: (٢٤٥٦).
- ابن فضيل: هو محمد بن فضيل بن غزوان - بفتح المعجمة وسكون الزاي -، الضبي مولاهم، أبو عبد الرحمن، الكوفي، صدوق عارف رمي بالتشيع، من التاسعة، مات سنة خمس وتسعين، التقريب: (٥٠٢/١) رقم: (٦٢٢٧).

ثالثاً: عكرمة:

١٢- قال ابن جرير: (٣١١/١٣) حدثنا ابن حميد، قال: حدثنا [سلمة] عن هارون، قال: أخبرنا الزبير بن الخِرِّيت، عن عكرمة، قال: (ما أشرك آدم ولا حواء، وكان لا يعيش لهما ولد، فأتاهما الشيطان، فقال: إن سرَّكما أن يعيش لكما ولد فسمياه: "عبد الحارث"!؛ فهو قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾[1].

= - سالم بن أبي حفصة: هو العجلي، أبو يونس، الكوفي، صدوق في الحديث، إلا أنه شيعي غالي، من الرابعة، مات في حدود الأربعين، التقريب: (٢٢٦/١) رقم: (٢١٧١).

الحكم على الأثر: إسناده ضعيف؛ وذلك لضعف سفيان بن وكيع.

(١) **تخريج الأثر:**

لم أقف عليه عند غير ابن جرير، ولم يذكره السيوطي في الدر المنثور، وما بين المعكوفين سقط بالأصل، وأشار المحقق إلى وجود بياض في المخطوط في موضعه، وقد استدركته من طبعة مصطفى الحلبي، ط٢، ١٣٧٣هـ.

رجال الإسناد:

- ابن حميد: تقدم في الأثر رقم (٤).
- سلمة: هو ابن الفضل الأبرش، مولى الأنصار، قاضي الري، صدوق كثير الخطأ، من التاسعة، التقريب (٢٤٨/١) رقم (٢٥٠٥).
- هارون: هو ابن موسى، الأزدي العتكي مولاهم، الأعور، النحوي، البصري، ثقة مقرئ، إلا أنه رمي بالقدر، من السابعة، التقريب: (٥٦٩/١) رقم: (٧٢٤٦).
- الزبير بن الخِرِّيت: ـ بكسر المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها تحتانية ساكنة ثم فوقانية ـ، البصري، ثقة، من الخامسة، التقريب: (٢١٤/١) رقم: (١٩٩٣).

الحكم على الأثر:

إسناده ضعيف؛ لضعف ابن حميد، وشيخه سلمة.

رابعاً: قتادة:

١٣- قال ابن جرير ﴿ تفسيره: (٣١٢/١٣) حدثنا محمد بن عبد الأعلى، قال: حدثنا محمد بن ثور، عن معمر، عن قتادة: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا﴾ قال: كان آدم ﷺ لا يولد له ولد إلا مات، فجاءه الشيطان، فقال: إن سرَّك أن يعيش ولدك هذا، فسمِّه: "عبد الحارث"!، ففعل، قال: فأشركا في الاسم، ولم يشركا في العبادة)[1].

١٤- قال ابن جرير في تفسيره: (٣١٢/١٣) حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾، ذكر لنا أنه كان لا يعيش لهما ولد، فأتاهما الشيطان، فقال لهما: سمياه: "عبد الحارث"!، وكان من وحي الشيطان وأمره، وكان شركًا في طاعةٍ، ولم يكن شركًا في عبادةٍ)[2].

---

(١) **تخريج الأثر:**

أخرجه عبد الرزاق في تفسيره :(٢٤٥/١)، ولم يورده السيوطي في الدر المنثور.

رجال الإسناد:

- محمد بن عبد الأعلى: هو الصنعاني تقدم في الأثر رقم (١).
- محمد بن ثور: هو الصنعاني، أبو عبد الله، العابد، ثقة، من التاسعة، مات سنة تسعين تقريبا، التقريب: (٤٧١/١) رقم: (٥٧٧٥).
- معمر: هو ابن راشد، الأزدي مولاهم، أبو عروة، البصري نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئا، وكذا فيما حدث به بالبصرة، من كبار السابعة، مات سنة أربع وخمسين، التقريب: (٥٤١/١) رقم: (٦٨٠٩).

الحكم على الأثر: إسناده صحيح.

(٢) **تخريج الأثر:**

أخرجه ابن أبي حاتم: (١٦٣٤/٥) من طريق محمد بن يحي، عن العباس بن الوليد، قال: حدثنا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ به مثله، مختصرا.

وأورده السيوطي في الدر المنثور: (٧٠٦/٦)، وعزاه إلى عبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم. =

خامساً: السدي:

١٥- قال ابن جرير في تفسيره: (٣١٣/١٣) حدثني موسى ابن هارون، قال: حدثنا عمرو، قال: حدثنا أسباط، عن السدي، قال: (فولدت غلامًا - يعني: حوّاء -، فأتاهما إبليس فقال: سموه: عبدي، وإلا قتلته!، قال له آدم عليه السلام: قد أطعتك وأخرجتني من الجنة!، فأبى أن يطيعه، فسماه عبد الرحمن، فسلط الله عليه إبليس فقتله، فحملت بآخر؛ فلما ولدته قال لها: سميه عبدي وإلا قتلته!، قال له آدم: قد أطعتك فأخرجتني من الجنة!، فأبى، فسماه: "صالحًا"، فقتله، فلما أن كان الثالث قال لهما: فإذ غلبتموني فسموه: عبد الحارث، وكان اسم إبليس؛ وإنما سمي إبليس حين أبلس فَعَنَوا، فذلك حين يقول الله تبارك وتعالى: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾، يعني: في التسمية)[1].

= **رجال الإسناد:**

- بشر: هو ابن معاذ، العقدي، أبو سهل، البصري، الضرير، صدوق، من العاشرة، مات سنة بضع وأربعين، التقريب: (١٢٤/١) رقم: (٧٠٢).
- يزيد: هو ابن زريع، البصري، أبومعاوية، ثقة ثبت، من الثامنة، مات سنة اثنين وثمانين، التقريب: (٦٠١/١) رقم: (٧٧١٣).
- سعيد: هو ابن أبي عروبة مهران، اليشكري مولاهم، أبو النضر، البصري، ثقة حافظ، إلا أنه كثير التدليس واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة، من السادسة، مات سنة ست وخمسين، ورواية يزيد بن زريع عنه قبل الاختلاط فلا تؤثر، التقريب: (٢٣٩/١) رقم: (٢٣٦٥)، والكواكب النيرات (ص١٩٥).

الحكم على الأثر: إسناده حسن.

(١) **تخريج الأثر:**

لم أقف عليه بهذا السياق عند غير ابن جرير، وأخرجه ابن أبي حاتم مختصرا كما سيأتي في الأثر الذي بعده.

رجال الإسناد:

- موسى بن هارون: لم أعثر له على ترجمة، إلا أن الطبري في بعض أسانيده سماه الهمداني. =

١٦– قال ابن أبي حاتم في تفسيره: (١٦٣٤/٥) حدثنا أبو زرعة، ثنا عمرو بن حماد، ثنا أسباط، عن السدى يقول الله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾، (يعني: في الأسماء)[1].

١٧– روى عبدالرزاق الصنعاني (٢٤٥/١) عن ابن عيينة قال: سمعت صدقة يحدث عن السدي: (قال هذا من المفصول المفصل، قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ في شأن آدم وحواء، ثم قال: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ عما يشرك المشركون، فلم يعنهما)[2].

= - عَمْرُو: هو ابن حَمَّاد بن طلحة، القناد، أبو محمد، الكوفي، صدوق رمي بالرفض، من العاشرة، مات سنة اثنين وعشرين، التقريب: (٤٢٠/١) رقم: (٥٠١٤).

- أَسْبَاطُ: هو ابن نصر الهمداني، صدوق كثير الخطأ يغرب، التقريب: (٩٨/١) رقم: (٣٢١).

الحكم على الأثر: إسناده ضعيف؛ لجهالة حال موسى بن هارون، وأسباط بن نصر كثير الخطأ، قد استغرب الأئمة كثيرا من رواياته، وضعفه آخرون.

(١) **تخريج الأثر:**

هو مختصر الأثر الذي قبله، وفيه متابعة أبي زرعة الدمشقي لموسى بن هارون.

رجال الإسناد:

- أَبُو زُرْعَةَ: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان، النصري ـ بالنون ـ، الدمشقي، ثقة حافظ مصنف، من الحادية عشرة، مات سنة إحدى وثمانين، التقريب: (٣٤٧/١) رقم: (٣٩٦٥).

- عَمْرُو بْنُ حَمَّادٍ: تقدم في الأثر رقم (١٥).

- أَسْبَاطُ: تقدم في الأثر رقم (١٥).

الحكم على الأثر: إسناده ضعيف؛ لضعف أسباط بن نصر.

(٢) **تخريج الأثر:**

أخرجه ابن جرير الطبري (٣١٧/١٣)، وابن أبي حاتم (١٦٣٥/٥)، كلاهما من طريق عبد الرزاق الصنعاني به، مع اختلاف في قوله: (هذا من المفصول المفصل)؛ فرواه ابن جرير بلفظ: (هذا من الموصول والمفصول)، ورواه ابن أبي حاتم بلفظ: (هذا من الموصول المفصل). =

سادساً: أبو مالك غزوان :

١٨- قال ابن أبي حاتم (١٦٣٥/٥): حدثنا علي بن الحسين، ثنا محمد بن أبى حماد، ثنا مهران، عن سفيان، عن السدي، عن أبى مالك، قال: (هذه مفصولة؛ أطاعاه في الولد، فتعالى الله عما يشركون، وقال: هذه لقوم محمد، أو مالك يقوله)[1].

= وأوره السيوطي في الدر المنثور (٥٠٧/٦)، وعزاه إلى عبد الرزاق وابن جرير وابن أبي حاتم وابن المنذر وأبي الشيخ عن السدي، بلفظ: (هذا من الموصول والمفصول).

رجال الإسناد :

١- ابن عيينة : هو سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون، الهلالي، أبو محمد، الكوفي ثم المكي، ثقة حافظ، فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة، وكان ربما دلس لكن عن الثقات، من رؤوس الطبقة الثامنة، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار، مات في رجب سنة ثمان وتسعين وله إحدى وتسعون سنة، التقريب (٢٤٥/١) رقم (٢٤٥١).

٢- صدقة: ذكره ابن جرير فقال: (صدقة أبو الهذيل) ، وترجم له البخاري في الكبير ولم يزد على أن قال: (صدقة أبو الهذيل، عن السدي، روى عنه ابن عيينة)، ولم يذكر فيه جرحاً، وكذا فعل ابن حبان في الثقات.

التاريخ الكبير:(٢٩٤/٤) الثقات لابن حبان :(٤٦٧/٦).

الحكم على الأثر: فيه صدقة.

(١) **تخريج الأثر:**

أورده السيوطي في الدر المنثور (٧٠٥/٦)، وعزاه إلى ابن أبي حاتم، إلا أنه قال: (أخرج ابن أبي حاتم عن أبي حاتم عن أبي مالك)، ولم أقف عليه بهذا الإسناد الذي ذكره السيوطي.

رجال الإسناد :

١- علي بن الحسين الهسنجاني: تقدم في الأثر رقم (٨).

٢- محمد بن أبى حماد: لم أقف على من ترجم له.

٣- مهران: ـ بكسر أوله ـ بن أبي عمر العطار، أبو عبد الله الرازي، صدوق له أوهام، سيء الحفظ، قال يحي بن معين: (كان عنده غلط كثير في حديث سفيان)، من التاسعة، التقريب (٥٤٩/١)، الجرح والتعديل (٣٠١/٨). =

سابعاً: عبدالرحمن بن زيد بن أسلم:

١٩- قال ابن أبي حاتم (٨٦٦٤): أخبرنا أبو يزيد القراطيسي - فيما كتب إلي -، ثنا أصبغ، قال: سمعت عبد الرحمن بن زيد بن أسلم يقول: (ولد لآدم ولد فسماه: عبد الله، فأتاهما إبليس فقال: ما سميتماه ابنكما هذا أنت يا آدم وأنت يا حواء؟ قال: وكان ولدهما قبل ولد ذلك فسمياه عبد الله، فقال إبليس أتظنان أن الله تارك عبده عندكما؟ ووالله ليذهبن به كما ذهب بالآخر، ولكن أدلكما على اسم يبقى لكما ما بقيتما فسمِّياه عبد الشمس فسمَّياه، فذلك قوله تعالى: ﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾ ﴾، الشمس لا تخلق شيئا؟ إنما هي مخلوقة)[1].

= ٤- سفيان: هو ابن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد، إمام حجة، من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربما دلس، مات سنة إحدى وستين، وله أربع وستون، التقريب (٢٤٤/١).

٥- السدي: هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة، السدي بضم المهملة وتشديد الدال، أبو محمد الكوفي، صدوق يهم، ورمي بالتشيع، من الرابعة، مات سنة سبع وعشرين، التقريب (١٠٨/١).

الحكم على الأثر: إسناده ضعيف؛ فيه علتان:

١- جهالة حال محمد بن أبي حماد.

٢- سوء حفظ مهران وكثرة غلطه، لاسيما في روايته عن سفيان، وهذا الأثر منها.

(١) **تخريج الأثر:**

أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١٦٣٥/٥)، وأورده السيوطي في الدر (٧٠١/٦)، ولم ينسبه لغيره.

رجال الإسناد:

١- أبو يزيد القراطيسي: يوسف بن يزيد بن كامل القراطيسي، أبو يزيد، مولى بني أمية، ثقة من الحادية عشرة، مات سنة سبع وثمانين، ويقال إنه عاش مائة سنة، التقريب (٦١٢/١) رقم (٧٨٩٣).

٢- أصبغ: بن الفرج بن سعيد، الأموي مولاهم، الفقيه، المصري، أبو عبد الله، ثقة، مات مستترا أيام المحنة، سنة خمس وعشرين، من العاشرة، التقريب (١١٣/١) رقم (٥٣٦).

درجة الأثر: إسناده صحيح.

المطلب الثاني:
الآثار الواردة عن التابعين في تفسير الآية بما سوى آدم وحواء

٢٠- قال ابن جرير في تفسيره: (٣١٤/١٣) حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا سهل بن يوسف، عن عمرو، عن الحسن: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ ، قال: كان هذا في بعض أهل الملل، ولم يكن بآدم)[1].

٢١- قال ابن جرير في تفسيره: (٣١٥/١٣) حدثنا محمد ابن عبد الأعلى، قال: حدثنا محمد بن ثور، عن معمر قال: قال الحسن: عني بهذا ذرية آدم، ومن أشرك منهم بعده، يعني بقوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾)[2].

---

(١) **تخريج الأثر:**

أورده السيوطي في الدر المنثور: (٣٨٨/٤)، وعزاه إلى ابن جرير، وأبي الشيخ.

رجال الإسناد:

- ابن وكيع: هو سفيان، تقدم في الأثر رقم (١١).
- سهل بن يوسف: هو: الأنماطي البصري، ثقة رمي بالقدر، من كبار التاسعة، مات سنة تسعين، التقريب: (٢٥٨/١) رقم: (٢٦٦٩).
- عمرو: هو: ابن دينار ، المكي، أبو محمد، الأثرم، الجمحي مولاهم، ثقة ثبت، من الرابعة، مات سنة ست وعشرين، التقريب: (٤٢١/١) رقم: (٥٠٢٤).

الحكم على الأثر: إسناده ضعيف، لضعف ابن وكيع.

(٢) **تخريج الأثر:**

أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٢٤٥/١) وأورده السيوطي في الدر المنثور: (٧٠٦/٦)، وعزاه إلى ابن جرير.

رجال الإسناد:

- محمد بن عبد الأعلى: هو الصنعاني تقدم في الأثر رقم (١).
- محمد بن ثور: هو: الصنعاني، تقدم في الأثر رقم (١٣).
- معمر: هو: ابن راشد الأزدي، تقدم في الأثر رقم (١٣).

الحكم على الأثر: إسناده ضعيف، وذلك للانقطاع بين معمر والحسن.

٢٢- قال ابن جرير: (٣١٥/١٣) حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة، قال: كان الحسن يقول: (هم اليهود والنصارى، رزقهم الله أولادًا، فهودوا ونصروا)[1].

---

(١) **تخريج الأثر:**

أخرجه ابن أبي حاتم (١٦٣٤/٥) من طريق العباس بن الوليد، حدثنا يزِيد بن زريعٍ، به مثله.

وأورده السيوطي في الدر المنثور: (٦٠٧/٦)، وعزاه إلى عبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم.

رجال الإسناد:

- بشر: هو: ابن معاذ، العقدي، أبو سهل، البصري، الضرير، صدوق، من العاشرة، مات سنة بضع وأربعين، التقريب: (١٢٤/١) رقم: (٧٠٢).
- يزيد: هو: ابن زريع، تقدم في الأثر رقم (١٤).
- سعيد: هو: ابن أبي عروبة، تقدم في الأثر رقم (١٤).

الحكم على الأثر: إسناده حسن.

الفصل الثاني:
سياق الآية الكريمة، وأقوال العلماء في تفسيرها

وفيه مبحثان:

المبحث الأول:
سياق الآية الكريمة، وأثر ذلك على الخلاف في تفسيرها

وفيه ثلاثة مطالب :

تمهيد:

لا خلاف بين المفسرين في أن تفسير القرآن بالقرآن هو أحسن طرق التفسير، ومعرفة سياق الآيات القرآنية هو أهم القرائن في تفسيرها ومعرفة معانيها والمراد بها؛ إذ أن ذلك هو ظاهر الآية ومراد المتكلم بها الذي هو الله سبحانه وتعالى.

قال الزركشي - في ذكر الأمور التي تعين على فهم المعنى عند الإشكال -: (الرابع: دلالة السياق؛ فإنها ترشد إلى تبيين المجمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة وهو من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم فمن أهمله غلط)[1].

فإذا كان في الآية معنى مشكل وورد في سياقها ما يدل على بيان ذلك فإن الأخذ بذلك أولى من الأخذ بغيره من المعاني المنفصلة عن الآية، فالمصير إلى المعنى المتصل بالآية أولى من المعاني المنفصلة.

وهذه الآية الكريمة التي نحن بصدد تفسيرها والكلام عليها، هي بلا شك موضع إشكال عند كثير من المفسرين - كما تقدم -، وسياقها والمراد بها موضع نزاع بين المفسرين، فقد تعددت أقوال المفسرين في تفسيرها وتنازعوا في دلالة سياقها؛ حيث

---

(١) البرهان في علوم القرآن، للزركشي: (٢/ ٢٠٠).

استدل بدلالة السياق أصحاب الأقوال جميعاً، فكل منهم زعم أن السياق يدل على قوله الذي ذهب إليه، رغم تباين تلك الأقوال، فتجد من يصف السياق بأنه ظاهر، أو أنه قطعي في مراد، كقول ابن العربي ـ بعد ترجيحه لقول من قال أنها ليست في آدم وحواء ـ: (وهو ظاهر الآية وعمومها الذي يشمل جميع متناولاتها، ويسلم فيها الأنبياء عن النقص...)[١]، والشيخ سليمان بن عبدالله ـ في معرض كلامه على الآية الكريمة ـ: (وإذا تأملت سياق الكلام من أوله إلى آخره...تبين قطعًا أن ذلك في آدم وحواء عليهما السلام، فإن فيه غير موضع يدل على ذلك...)[٢].

وهذا بلا شك يؤكد أهمية بحث دلالة سياق هذه الآية من جميع وجوهها، وهل الاستدلال بذلك السياق يترجح به أحد تلك الأقوال على غيره، أم أن ذلك غير ظاهر فيحتاج الترجيح إلى أمر منفصل خارج عن سياق الآية الكريمة، وسوف أعرض في المطالب التالية القراءات الواردة في الآية وأقوال العلماء في سياق الآية الكريمة من جهة الوصل والفصل وتنوع الضمائر ونحو ذلك مما له علاقة بسياق الآية الكريمة، ثم أوضح أثر ذلك على الخلاف تفسيرها.

---

(١) أحكام القرآن: (٢/٣٥٥).

(٢) تيسير العزيز الحميد: (٢/ ١٠٩٦).

المطلب الأول:
القراءات الواردة في الآية وأثرها في تفسيرها

اعتنى المفسرون عناية فائقة باختلاف القراءات عند تفسير القرآن الكريم ، فنجدهم يوردون القراءات الواردة في كل آية من آيات القرآن الكريم ؛ ويستشهدون بها في تفسير الآية الكريمة ، ويرون ذلك داخل في تفسير القرآن بالقرآن الذي هو أهم أوجه تفسير القرآن الكريم، وذلك أن اختلاف القراءة في الآية الواحدة يعين على تفسيرها وفهم معناها ، وقد يقيدها إذا كانت مطلقة على تفصيل للعلماء في ما يعتبر في ذلك من أنواع القراءات، ونحو ذلك من المباحث التي ليس هذا موطن ذكرها.

قال الزركشي -في معرض كلامه على اختلاف القراءات: (قال أبو عبيد في كتاب فضائل القرآن: إن القصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة وتبيين معانيها ، وذلك كقراءة عائشة وحفصة: "حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر"، وكقراءة ابن مسعود: "والسارق والسارقة فاقطعوا أيمانهما" ... وما شاكلها ، قد صارت مفسرة للقرآن وقد كان يروى مثل هذا عن بعض التابعين في التفسير فيستحسن ذلك، فكيف إذا روي عن كبار الصحابة ثم صار في نفس القراءة، فهو الآن أكثر من التفسير وأقوى، فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل...)[١].

وهذه الآية الكريمة التي نحن بصدد الكلام عنها قد اختلف القراء في قراءتها ، وذلك في قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾، على وجهين في القراءة:

أحدهما: قراءة ابن كثير، وابن عامر، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وحفص

---

(١) البرهان في علوم القرآن: (٣٣٧/١).

عن عاصم: ﴿شُرَكَآءَ﴾ بضم الشين والمدّ، جمع شريك.

الثاني: قراءة نافع، وأبي بكر عن عاصم: «شِركاً» مكسورة الشين على المصدر ، لا على الجمع[(١)].

قال ابن الجزري: (واختلفوا في: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾؛ فقرأ المدنيان وأبو بكر بكسر الشين وإسكان الراء مع التنوين من غير مد ولا همز، وقرأ الباقون بضم الشين وفتح الراء والمد وهمزة مفتوحة من غير تنوين)[(٢)].

وقد اختلف المفسرون في قبول القراءة الثانية، وهي قراءة (شركا) على قولين:

القول الأول: إنكار هذه القراءة لعدم صحتها، وإليه ذهب ابن جرير والأخفش وغيرهما، قالوا: لأنها لو صحت لوجب أن يكون الكلام: فلما آتاهما صالحاً جعلا لغيره فيه شركًا، والآية جاءت بقوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ﴾.

قال ابن جرير ـ في معرض ترجيحه لقراءة: ﴿شُرَكَآءَ﴾ ـ: (وهذه القراءة أولى القراءتين بالصواب؛ لأن القراءة لو صحت بكسر الشين، لوجب أن يكون الكلام: فلما آتاهما صالحًا جعلا لغيره فيه شركًا...فلو كانت قراءة من قرأ: "شِرْكًا" صحيحة، وجب ما قلنا، أن يكون الكلام: جعلا لغيره فيه شركًا، وفي نزول وحي الله بقوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ﴾ ما يوضح عن أن الصحيح من القراءة: ﴿شُرَكَآءَ﴾ بضم الشين)[(٣)].

وقال الأخفش ـ في معرض بيان معنى الآية الكريمة ـ: (وقال: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾، وقال بعضهم: (شِرْكاً)؛ لأنَّ "الشِرْكَ" إنما هو: "الشِرْكَةُ"، وكان ينبغي في

(١) انظر: تفسير الطبري: (٣١٦/١٣).

(٢) النشر في القراءات العشر لابن الجزري: (٣٠٨/٢).

(٣) تفسير الطبري: (٣١٦/١٣).

قول من قال هذا أن يقول: "فَجَعلا لغيرِه شِرْكاً فيما آتاهما")[١].

وقد نقل القرطبي عن الأخفش إنكاره لقراءة "شركا"، فقال ـ رحمه الله ـ: (قرأ أهل المدينة وعاصم: "شركاً"، على التوحيد...وأنكر الأخفش سعيد القراءة الأولى ـ أي: قراءة: "شركا" ـ)[٢].

القول الثاني: صحة هذه القراءة، وإليه ذهب كثير من المفسرين، قالوا: وذلك لكونها قراءة سبعية، ويكون المعنى صحيحاً على حذف المضاف، أي جعلا له ذا شرك، فيرجع معنى الآية إلى قراءة (شركاء).

قال القرطبي ـ رحمه الله ـ في معرض رده على الأخفش ـ: (قرأ أهل المدينة وعاصم: "شركاً" على التوحيد...، وأنكر الأخفش سعيد القراءة الأولى ـ أي: قراءة: "شركاً" ـ، وهي صحيحة على حذف المضاف، أي: جعلا له ذا شرك، مثل: ﴿ وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾، فيرجع المعنى إلى أنهم جعلوا له شركاء)[٣].

وقد قرر ذلك ابن عطية ونقله عن الزجاج فقال: (لفظة الشرك تقتضي نصيبين، فالمعنى: وجعلا لله فيه ذا شرك؛ لأن إبليس أو أصنام المشركين هي المجعولة، والأصل أن الكل لله تعالى، وبهذا حل الزجاج اعتراض من قال: ينبغي أن يكون الكلام: «جعلا لغيره شركاً»...)[٤].

وقال ابن الجوزي: (قال أبو علي ـ أي: الفارسي ـ: من قرأ «شِرْكاً» حذف المضاف، كأنه أراد: جعلا له ذا شِرك، وذوي شريك؛ فيكون المعنى: جعلا لغيره شِركاً، لأنه إذا كان التقدير: جَعلا له ذوي شرك ، فالمعنى: جعلا لغيره شركاً، وهذه القراءة في

---

(١) معاني القرآن للأخفش: (٢/٢٢).

(٢) تفسير القرطبي: (٧/٣٣٩).

(٣) تفسير القرطبي: (٧/٣٣٩).

(٤) المحرر الوجيز: (٢/٤٨٧).

المعنى كقراءة من قرأ: «شركاء»...)[١].

ولعل الأقرب والله أعلم قبول قراءة المصدر؛ لكونها قراءة مشهورة؛ قرأ بها أهل المدينة وغيرهم ، وأما ما علل به من ردها كابن جرير والأخفش من أن معنى الآية مخالف لظاهر قراءة الجمع، فقد أجاب عليه القرطبي وغيره من المفسرين، بتقدير مضاف محذوف أي: جعلا له ذا شرك، فيستقيم السياق،وقد قرر العلماء :أن اتحاد معنى القراءتين أولى من اختلافه[٢]، فالقراءة الأولى في الآية تتفق مع الثانية، ويتحد المعنى ولا يكون لاختلاف القراءة أثر في الخلاف في تفسيرها.

---

(١) زاد المسير: (٣٠٢/٣).

(٢) انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين :(١٠٠/١)

المطلب الثاني:
القول بالوصل والفصل في الآية وأثره في تفسيرها

يعد مبحث الموصول والمفصول من أهم مباحث علوم القرآن الكريم ، وله علاقة كبيرة بالوقف والاستئناف، وبمعرفته تحل بعض الإشكالات في تفسير الآيات القرآنية ، وقد نبه السيوطي على أهمية معرفة الموصول والمفصول ودور ذلك في حل مشكلات معاني بعض الآيات ومثل على ذلك بهذه الآية التي نحن بصدد الكلام عنها، فقال - في بيان الموصول لفظا الموصول معناً من مباحث علوم القرآن الكريم -: (النوع التاسع والعشرون: في بيان الموصول لفظاً المفصول معنى: وهو نوع مهم جدير أن يفرد بالتصنيف، وهو أصل كبير في الوقف ولهذا جعلته عقبه، وبه يحصل حل إشكالات وكشف معضلات كثيرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ﴾ إلى قوله: ﴿ جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ فإن الآية في قصة آدم وحواء كما يفهمه السياق...لكن آخر الآية مشكل؛ حيث نسب الإشراك إلى آدم وحواء، وآدم نبيّ متكلم؟!، والأنبياء معصومون من الشرك قبل النبوة وبعدها إجماعاً، وقد جر ذلك بعضهم إلى حمل الآية على غير آدم وحواء...)[1].

وقد جعل اللكنوي هذا النوع من حسن التخلص والاستطراد في القرآن الكريم، ومثل عليه بالآية الكريمة التي نحن بصددها مع غيرها من الآيات الكريمة، فقال: (وحسن التخلص والاستطراد من أساليب القرآن الجليل، وقد خرج على الاستطراد قوله تعالى: ﴿ لَّن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۚ ﴾ ...ومنه

---

(١) سورة الإتقان: (٩٢/١).

تغيير الضمير إلى الجمع بعد التثنية ولو كانت القصة واحدة؛ كقوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ۝١٩٠﴾ ؛ فإن ما بعد قصة ابني آدم كمخلص إلى قصة العرب وإشراكهم الأصنام، فيكون من الموصول لفظا والمفصول معنى)[1].

وقد اختلف المفسرون في معنى الآية الكريمة؛ هل هي من قبيل الموصول في جميع مقاطعها؟ أم وقع فيها الفصل والاستئناف؟ على قولين:

القول الأول: أن الآية الكريمة كلها من قبيل الموصول، ولم يقع الفصل في شيء من مقاطعها، وإلى ذلك ذهب عدد من المفسرين، وقد ظهر أثر ذلك في قولين:

١- أن الآية الكريمة من أولها إلى آخرها في ذرية آدم عليه السلام؛ سواء قيل بأنها في جنس بني آدم عليه السلام، أو في بعض بني آدم من مشركي العرب وغيرهم، كما سيأتي تفصيل ذلك[2].

٢- أن الآية الكريمة من أولها إلى آخرها في آدم وحواء ـ عليهما السلام ـ، ودخل معهما إبليس في ضمير الجمع، وهو قوله تعالى: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾؛ لكونه هو المدبر لذلك الشرك الذي وقع منهما، وسيأتي بيان ذلك ومن قال به من المفسرين[3].

القول الثاني: أن الآية الكريمة ليست كلها من قبيل الموصول، وإنما وقع الفصل في بعض مقاطعها، وهذا القول هو المشهور عند جمهور المفسرين وغيرهم من العلماء، وقد ظهر أثر ذلك في القول بأن أول الآية في آدم وحواء- عليهما السلام -، ثم اختلفوا في تعيين الفصل في الآية الكريمة على قولين :

---

(١) الكليات: (ص١٥٢).

(٢) انظر: (   ).

(٣) انظر: (   ).

١- أن الفصل الواقع في الآية الكريمة هو قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ وما بعدها من الآيات الكريمات، وبهذا قال جملة من المفسرين ـ كما سيأتي ـ، وقد ظهر أثر ذلك في حمل هذه الجملة وما بعدها على ذرية آدم وحواء ـ عليهما السلام ـ، وتنزيه الأبوين عن الشرك المذكور في الآية الكريمة.

٢- أن الفصل الواقع في الآية الكريمة هو قوله تعالى: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، وما بعدها من الآيات الكريمات، وقد ظهر أثر ذلك في حمل هذه الجملة وما بعدها على ذرية آدم وحواء من مشركي العرب وغيرهم، وقد ذهب إلى ذلك كثير من المفسرين وغيرهم ـ كما سيأتي ذكر ذلك في المبحث الثاني في ذكر أقوال المفسرين في الآية الكريمة ـ[1].

(١) انظر: (   ).

المطلب الثالث:
تنوع الضمائر في الآية وأثره في تفسيرها

اهتم العلماء في مباحث علوم القرآن الكريم بالضمائر الواردة فيه، وأفردوا لذلك مباحث خاصة أطالوا الكلام فيها عن تلك الضمائر وأهميتها في سياق الآيات القرآنية، بل أفرد ذلك بعض العلماء بالتصنيف، كما قال الزركشي: (قد صنف ابن الأنباري في بيان الضمائر الواقعة في القرآن مجلدين)[١].

وذكر العلماء أن الأصل في وضع هذه الضمائر هو الاختصار في سياق الآيات، وبينوا أن الضمير لابد له من مرجع يعود إليه؛ سواء كان ذلك المرجع ملفوظا سابقا في الآيات الكريمة، أو متضمنا له، أو دالا عليه بالالتزام، أو غير ذلك من أنواع عود الضمير[٢].

والضمائر قد تتعدد في الآيات القرآنية وتتعاقب في السياق رغم تفرق مرجعها، فلا يلزم من تعاقب الضمائر عودها إلى مرجع واحد كما قرر ذلك الرازي بقوله: (وتفريق الضمائر المتعاقبة على الأشياء المختلفة ليس بقليل في القرآن...، وإذا ثبت هذا ظهر أنه لا يلزم من تعاقب الضمائر عودها إلى شيء واحد بل الأمر فيه موقوف على الدليل)[٣].

كما أن الضمير قد يثنى ويعود على أحد المذكورين في الآية، وقد يتصل الضمير بلفظ ويعود على غيره.

قال السيوطي: (وقد يثني الضمير ويعود على أحد المذكورين؛ نحو: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴿٢٢﴾﴾ وإنما يخرج من أحدهما، وقد يجيء الضمير متصلاً بشيء وهو

---

(١) البرهان في علوم القرآن: (٤/٢٤).

(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن : (١/١٨٨) .

(٣) تفسير الفخر الرازي: (١٩/١٢٧).

لغيره؛ نحو: ﴿ وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٖ مِّن طِينٖ ﴾، يعني: آدم، ثم قال: ﴿ ثُمَّ جَعَلۡنَٰهُ نُطۡفَةٗ ﴾ فهذه لولده؛ لأن آدم لم يخلق من نطفة، قلت: هذا هو باب الاستخدام)[1].

والكلام على الضمائر في القرآن الكريم وما يتعلق بها من قواعد باب واسع، أطال الكلام عليه العلماء في مظانه من مباحث علوم القرآن الكريم[2].

وهذه الآية الكريمة التي نحن بصدد الكلام عنها، قد تنوعت فيها الضمائر مابين الإفراد والتثنية والجمع، ومن ثم اختلف العلماء في عود هذه الضمائر، وكان لذلك أثر بلا شك على الكلام على تفسيرها، وهذا ما يتضح بالكلام على كل ضمير على حدة، وذلك كما يلي:

١- ضمير المفرد:

اختلف المفسرون في عود الضمير المفرد في قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُۥ﴾ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن الضمير في (له) عائد على الله تعالى، أي: جعلا لله شركاء، وهذا القول هو قول جمهور المفسرين، وقد فسر الشرك على هذا القول على حقيقته، وهو الإشراك مع الله تعالى في طاعته أو عبادته، وسيأتي بيان ذلك في سياق ذكر أقوال المفسرين في الآية الكريمة[3].

القول الثاني: أن هذا الضمير عائد إلى إبليس، أي: جعلا لإبليس شركاء، وذلك لأنه هو المدبر لهذا الأمر[4].

---

(١) الإتقان: (١٨٨/١).

(٣) انظر : قواعد الترجيح عند المفسرين :(٦١٣/٢).

(٣) انظر: (   ).

(٤) مفاتيح الغيب للرازي (٤٣٠/١٥)، والبحر المحيط لأبي حيان: (٤٣٦/٤).

القول الثالث: أن هذا الضمير عائد على الولد الصالح، وقد فسر الشرك في الآية على هذا القول بالنصيب من الرزق في الدنيا[1].

قال أبوحيان ـ عند كلامه على عود هذا الضمير:(والضمير في: {له} عائد على الله، ومن زعم أنه عائد على إبليس فقوله بعيد؛ لأنه لم يجر له ذكر، وكذا يبعد قول من جعله عائداً على الولد الصالح، وفسّر الشرك بالنصيب من الرزق في الدنيا، وكانا قبله يأكلان ويشربان وحدهما، ثم استأنف فقال: ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾، يعني: الكفار)[2].

ومن الأوجه التي ذكرها الرازي في رد هذا القول قوله: (الثاني: أنه تعالى قال بعده: ﴿ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾﴾ وهذا يدل على أن المقصود من هذه الآية الرد على من جعل الأصنام شركاء لله تعالى، وما جرى لإبليس اللعين في هذه الآية ذكر.

الثالث: لو كان المراد إبليس لقال: أيشركون من لا يخلق شيئاً، ولم يقل: ما لا يخلق شيئاً؛ لأن العاقل إنما يذكر بصيغة "من" لا بصيغة "ما")[3].

٢- ضمائر التثنية:

تعددت ضمائر التثنية في الآية الكريمة؛ حيث بلغت خمسة ضمائر متتالية، وهي قوله تعالى: (دعوا الله)، (ربهما)، (آتيتنا)، (جعلا)، (فيما آتاهما)؛ فهذه هي ضمائر التثنية الواردة في الآية الكريمة.

وقد اختلف المفسرون في عود هذه الضمائر على قولين:

---

(١) انظر: البحر المحيط: (٤/٤٣٨).

(٢) تفسير الفخر الرازي: (١٥/٤٣٠).

(٣) مفاتيح الغيب: (١٥/٤٣٠).

القول الأول: أن جميع هذه الضمائر تعود على شيء واحد، ثم اختلفوا في ذلك الشيء على قولين:

١- أن هذه الضمائر الخمسة عائدة على آدم وزوجته ـ عليهما السلام ـ، وقد أثر ذلك في القول بتفسير الآية الكريمة بآدم وحواء ـ عليهما السلام ـ ونسبة الشرك إليهما، بين نافٍ له عنهما كما فعل الرازي، وناسب لهما ذلك، وقد ذهب إلى هذا القول الأخير كثير من المفسرين ـ كما سيتضح ذلك في المبحث الثاني عند ذكر أقوال المفسرين[1].

وقد حمل الرازي قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ على معنى الاستفهام الإنكاري، فقال: (التأويل الثالث: أن نسلم أن هذه الآية وردت في شرح قصة آدم عليه السلام، وعلى هذا التقدير ففي دفع هذا الإشكال وجوه:

الأول: أن المشركين كانوا يقولون إن آدم عليه السلام كان يعبد الأصنام، ويرجع في طلب الخير ودفع الشر إليها، فذكر تعالى قصة آدم وحواء عليهما السلام، وحكى عنهما أنهما قالا: ﴿لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾، أي: ذكرا أنه تعالى لو آتاهما ولداً سوياً صالحاً لاشتغلوا بشكر تلك النعمة، ثم قال: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾؛ فقوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ورد بمعنى الاستفهام على سبيل الإنكار والتبعيد، والتقرير: فلما آتاهما صالحاً أجعلا له شركاء فيما آتاهما؟ ثم قال: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، أي: تعالى الله عن شرك هؤلاء المشركين الذين يقولون بالشرك، وينسبونه إلى آدم عليه السلام، ونظيره أن ينعم رجل على رجل بوجوه كثيرة من الأنعام، ثم يقال لذلك المنعم: إن ذلك المنعم عليه يقصد ذمك وإيصال الشر إليك، فيقول ذلك المنعم: فعلت في حق فلان كذا، وأحسنت إليه بكذا وكذا، وأحسنت إليه

---

(١) انظر: ( ).

بكذا وكذا، ثم إنه يقابلني بالشر والإساءة والبغي؟ على التبعيد فكذا ههنا)[1].

٢- أن هذه الضمائر عائدة إلى جنس بني آدم عليه السلام، وقد أثر ذلك في القول بتفسير الآية الكريمة بجنس بني آدم من غير أن يكون لآدم وحواء - عليهما السلام - ذكر في الآية الكريمة.

قال الشوكاني - في بيان أقوال المفسرين في الآية الكريمة -: (وذهب جماعة من المفسرين إلى أن معنى: ﴿مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ﴾ من هيئة واحدة وشكل واحد، ﴿وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا﴾ أي: من جنسها، ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا﴾، يعني: جنس الذكر جنس الأنثى، وعلى هذا لا يكون لآدم وحوّاء ذكر في الآية، وتكون ضمائر التثنية راجعة إلى الجنسين)[2].

القول الثاني: أن هذه الضمائر الخمسة لا تعود على شيء واحد، وإنما تعود إلى شيئين مختلفين، وذلك أن الضمائر الثلاثة الأولى، وهي قوله تعالى: (دعوا الله)، (ربهما)، (آتيتنا) عائدة إلى آدم وحواء - عليهما السلام -، بينما تعود بقية الضمائر وهي قوله تعالى: (جعلا)، (فيما آتاهما) إلى ذرية آدم وحواء، وقد أثر ذلك في القول بتفسير صدر الآية بآدم وحواء - عليهما السلام - ثم القول بالاستئناف في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحٗا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ لينتقل الكلام على الذرية، كما سيأتي بيان ذلك عند ذكر الأقوال في تفسير الآية الكريمة[3].

وقريب من ذلك قول من قال بحذف المضاف في قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ﴾، وإقامة المضاف إليه مقامه، فيكون التقدير: جعل أولادهما، وقد أشار إلى ذلك الرازي في سياق جوابه على القول بأن القصة من أولها إلى آخرها في آدم وحواء - عليهما السلام -

(١) تفسير الفخر الرازي: (٤٢٩/١٥).

(٢) فتح القدير: (٤٠٠/٢).

(٣) انظر: ( ).

فقال: (الوجه الثاني: في الجواب أن نقول: إن هذه القصة من أولها إلى آخرها في حق آدم وحواء ولا إشكال في شيء من ألفاظها إلا قوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾؛ فنقول: التقدير: فلما آتاهما ولداً صالحاً سوياً جعلا له شركاء، أي: جعل أولادهما له شركاء، على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وكذا: ﴿فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾، أي: فيما آتى أولادهما، ونظيره قوله: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾، أي: واسأل أهل القرية.

فإن قيل: فعلى هذا التأويل ما الفائدة في التثنية في قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾.

قلنا: لأن ولده قسمان: ذكر وأنثى؛ فقوله: ﴿جَعَلَا﴾ المراد منه: الذكر والأنثى؛ مرة عبر عنهما بلفظ التثنية لكونهما صنفين ونوعين، ومرة عبر عنهما بلفظ الجمع، وهو قوله تعالى: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾﴾)[1].

٣- ضمير الجمع:

اختلف المفسرون في عود ضمير الجمع الوارد في قوله تعالى: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ على ثلاثة أقوال:

١- أن ضمير الجمع في الآية عائد إلى المشركين من العرب، وإن كان أول الآية عند أصحاب هذا القول إنما عني به آدم وحواء - عليهما السلام -، إلا أنه وقع الفصل والاستئناف في آخر الآية لينتقل الكلام إلى مشركي العرب .

٢- أن ضمير الجمع في الآية عائد إلى قصي وزوجته ومن تناسل منهما من مشركي قريش؛ إذ إن أول الآية عند أصحاب هذا القول مراد به قصي وزوجته.

---

(١) تفسير الفخر الرازي: (٤٢٩/١٥).

٣- أن هذا الضمير الوارد في الآية عائد إلى آدم وحواء ـ عليهما السلام ـ؛ إذ إنهما المرادان في أول الآية الكريمة، وقد جمع الضمير هنا لدخول إبليس معهما لأنه هو المدبر لهذا الشرك، وسيأتي تفصيل ذلك كله في سياق ذكر الأقوال في تفسير الآية [1].

---

(١) انظر: (ص:) و(ص:) و (ص:).

المبحث الثاني:
أقوال العلماء في تفسير الآية الكريمة

وفيه أربعة مطالب:

تمهيد:

تعددت أقوال العلماء من المفسرين وغيرهم في توجيه الآية الكريمة، وهي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾، وبيان تفسيرها الصحيح، مما جعل بعض المفسرين يعدها من مشكلات الآيات القرآنية ـ كما تقدم ـ[1].

فمن العلماء من فسرها بآدم وحواء ـ عليهما السلام ـ؛ اعتمادا منه على حديث سمرة ﵁، وغيره من الآثار التي تقدم ذكرها ودراستها، فنسب الشرك إلى الأبوين، واعتذر عن ذلك بأنه ليس شركا في العبادة، ومنهم من ذهب إلى عدم صحة حديث سمرة ﵁، واعتمد على ما ورد عن الحسن في تفسير الآية بغير آدم وحواء، ولم يأخذ ببقية الآثار المتقدمة؛ إما لعدم صحتها عنده، أو لكونه يرى أنها من الإسرائيليات، وهؤلاء قد اختلفوا في تفسيرها والمراد بها على قولين ـ كما سيأتي ـ، وتوقف بعض المفسرين ـ بعد ذكره للأقوال في المسألة ـ فلم يرجح شيئا منها.

ومما يجب التنبيه عليه أن المنقول عن جمهور المفسرين في تفسيرهم للآية السابقة لهذه الآية، التي هي أصل القصة ـ وهي قوله تعالى: ﴿ ۞ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ﴾ الآية ـ، قولهم: إنها في آدم وحواء ـ عليهما السلام ـ، وقد تناقلت ذلك كثير من كتب التفسير، كما قال القرطبي: (قال جمهور المفسرين: المراد بالنفس الواحدة آدم، ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ يعني: حواء)[2]، وقال الشوكاني:

---

(١) انظر: (ص   ).

(٢) الجامع لأحكام القرآن: (٩/٤٠٨).

(قال جمهور المفسرين: المراد بالنفس الواحدة آدم)[1]، وهذا النقل عن جمهور المفسرين إنما هو في الآية الأولى، التي هي أصل القصة، ولا يدخل في ذلك الآية الثانية التي نحن بصدد الكلام عنها كما فهمه بعضهم[2]؛ فإن الخلاف فيها مشهور بين المفسرين، وقد ذهب كثير منهم إلى أن المراد بها غير آدم وحواء - عليهما السلام - كما سيتضح ذلك في المطلب الثاني والثالث من هذا المبحث.

---

(١) فتح القدير: (٢/٣٩٩).

(٢) انظر: (ص).

المطلب الأول:

القائلون بأن المراد بالآية الكريمة آدم وحواء

وهذا القول نسبه كثير من المفسرين إلى السلف من الصحابة؛ كسمرة، وأبي بن كعب، وابن عباس ﷺ، والتابعين كمجاهد، وقتادة، وغيرهما من تلاميذ ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ؛ اعتمادا على الروايات الواردة عنهم في ذلك[١]، بل ذهب بعض العلماء إلى دعوى إجماع المفسرين على ذلك، كما قال الطبري ـ رحمه الله ـ بعد ذكره للخلاف في المسألة: (وأولى القولين بالصواب، قول من قال: عنى بقوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ ، في الاسم لا في العبادة، وأن المعنيَّ بذلك آدم وحواء؛ لإجماع الحجة من أهل التأويل على ذلك)[٢].

وقد رجح هذا القول كثير من المفسرين كالطبري ـ كما هو ظاهر في كلامه السابق ـ، والثعلبي، والماوردي، والبغوي، وابن عطية، والإمام محمد بن عبدالوهاب، والألوسي، والشيخ سليمان ابن عبدالله، وغيرهم، وفيما يلي ذكر أقوالهم:

قال الثعلبي (ت: ٤٢٧ هـ) ـ بعد ذكره لجملة من الآثار في نسبة الشرك إلى آدم وحواء ـ: (واختلف العلماء في تأويل الشرك المضاف إلى آدم وحواء؛ فقال المفسرون: كان شركا في التسمية والصفة لا في العبادة والربوبية، وقال أهل المعاني: إنهما لم يذهبا إلى أن الحارث ربهما بتسميتهما ولدهما عبد الحارث، لكنهما قصدا إلى أن الحارث سبب نجاة الولد وسلامة أُمّه فسمياه، كما يُسمى ربّ المنزل...)[٣].

---

(١) تقدمت دراسة هذه الآثار.

(٢) تفسير الطبري: (١٣/٣١٥).

(٣) الكشف والبيان: (٤/٣١٥).

وقال الماوردي (ت:٤٥٠ هـ) في تفسيره للآية الكريمة : (وذلك أن إبليس قال لحواء سَمِّيه: عبد الحارث...فهذا معنى قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ ، أي: في الاسم، فروي عن النبي ﷺ أنه قال: (خدعهما مرتين؛ خدعهما في الجنة، وخدعهما في الأرض)[1]...)[2].

وقال البغوي (ت:٥١٠) ـ بعد ذكره لقول من قال أنها ليست في آدم وحواء ـ عليهما السلام ـ: (وهذا قول حسن، لولا قول السلف مثل: عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ومجاهد، وسعيد ابن المسيب، وجماعة المفسرين أنه في آدم وحواء)[3].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت:٧٢٨) ـ فيما نقل عنه الصفدي (ت٧٦٤) ـ؛ حيث ذكر أنه سأله عن تفسير هذه الآية الكريمة فأجاب بمضمون هذا القول، وفي ذلك يقول الصفدي: (وسألته ـ يعني: شيخ الإسلام ابن تيمية ـ في سنة ثماني عشرة أو سبع عشرة وسبع مائة، وهو بمدرسته بالقصاعين عن قوله... وسألته في ذلك المجلس عن تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ ، إلى قوله تعالى: ﴿عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ، فأجاب بما قاله المفسرون في ذلك، وهو آدم وحواء، وأن حواء لما أثقلت بالحمل أتاها إبليس في صورة رجل، وقال: أخاف من هذا الذي في بطنك أن يخرج من دبرك، أو يشق بطنك، وما يدريك لعله يكون بهيمة أو كلباً، فلم تزل في همّ حتى أتاها ثانياً، وقال: سألت الله تعالى أن يجعله بشراً سويّاً، وإن كان كذلك سميه: عبد الحارث، وكان اسم إبليس في الملائكة: الحارث، فذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ ، وهذا مروي عن ابن عباس، فقلت له: هذا

(١) حديث ضعيف، وقد تقدم تخريجه والكلام عليه.

(٢) تفسير الماوردي: (٢/٢٨٦).

(٣) تفسير البغوي: (٣/٣١٤).

فاسدٌ من وجوه...، فقال رحمه الله تعالى: فقد ذهب بعض المفسرين إلى أن المراد بهذا قصيّ...)[١].

ولم أقف بعد البحث على كلام لشيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ عن هذه الآية الكريمة في شيء من كتبه، سوى ما ذكره عنه الصفدي في كلامه المتقدم، وهو غير صريح في ترجيحه لهذا القول، لاسيما مع اعتراض الصفدي عليه، وسكوت شيخ الإسلام عن الجواب، وإشارة شيخ الإسلام إلى القول الثاني في المسألة.

وقد بوب الإمام محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله - (ت: ١٢٠٦هـ) على الآية الكريمة في كتاب التوحيد، ثم ساق أثر ابن عباس - رضي الله عنهما- في التسمية بعبد الحارث، مما يدل على اختياره لهذا القول، ولذلك قال في مسائل الباب: (الثالثة: أن هذا الشرك في مجرد تسمية لم تقصد حقيقتها)[٢].

وقال الشيخ سليمان بن عبدالله (ت: ١٢٣٣هـ) ـ في معرض كلامه على الآية الكريمة ـ: (وإذا تأملت سياق الكلام من أوله إلى آخره مع ما فسره به السلف تبين قطعًا أن ذلك في آدم وحواء عليهما السلام، فإن فيه غير موضع يدل على ذلك...)[٣].

وقال الألوسي (ت:١٢٧٠ هـ) ـ في تفسيره للآية الكريمة ـ: (أخرج ابن جرير عن الحبر أن الآية نزلت في تسمية آدم وحواء ولديهما بعبد الحرث، ومثل ذلك لا يكاد يقال من قبل الرأي، وهو ظاهر في كون الخبر تفسيراً للآية، وارتكاب خلاف الظاهر في تفسيرها مما لا مخلص عنه كما لا يخفى)[٤]، ثم نقل ترجيح ذلك عن الطيبي فقال: (قال العلامة الطيبي: إن هذا القول أحسن الأقوال، بل لا قول غيره، ولا معول إلا عليه؛

---

(١) الوافي بالوفيات: (١٤/٧- ١٥).

(٢) كتاب التوحيد مع شرحه القول المفيد: (٧٠/٣).

(٣) تيسير العزيز الحميد: (٢/ ١٠٩٦).

(٤) روح المعاني: (١٤٢/٩).

لأنه مقتبس من مشكاة النبوة، وحضرة الرسالة ﷺ)[١].

وقد أشكل على هذا القول جمع الضمير في آخر الآية، وهو قوله: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ١٩٠﴾ ، فأثار ذلك الإشكال الإمام الطبري، وأجاب عنه بجعل ذلك منفصلا عن أول الآية، وحمل ذلك على بعض مشركي العرب، فقال: (فإن قال قائل: فما أنت قائل إذ كان الأمر على ما وصفت في تأويل هذه الآية، وأن المعنيّ بها آدم وحواء في قوله: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ١٩٠﴾؟ أهو استنكاف من الله أن يكون له في الأسماء شريك، أو في العبادة؟ فإن قلت: "في الأسماء" دلّ على فساده قوله: ﴿أَيُشۡرِكُونَ مَا لَا يَخۡلُقُ شَيۡـٔٗا وَهُمۡ يُخۡلَقُونَ ١٩١﴾؟، فإن قلت: "في العبادة"، قيل لك: أفكان آدم أشرك في عباد الله غيره؟

قيل له: إن القول في تأويل قوله: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾، ليس بالذي ظننت، وإنما القول فيه: فتعالى الله عما يشرك به مشركو العرب من عبدة الأوثان، فأما الخبر عن آدم وحواء، فقد انقضى عند قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾، ثم استؤنف قوله: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾...)[٢].

وقد رد ذلك ابن عطية (ت: ٥٤٦هـ)، وجعل آخر الآية متصلا بأولها، وذهب إلى أن ضمير الجمع في قوله: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ١٩٠﴾ شمل آدم وحواء ويدخل معهما إبليس؛ لكونه مدبرا لذلك معهما، فقال: (وقال الطبري والسدي في قوله تعالى: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ أنه كلام منفصل ليس من الأول، وأن آدم وحواء تم في قوله ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا﴾، وأن هذا كلام يراد به مشركو العرب...وهذا تحكم لا يساعده اللفظ، ويتجه أن يقال: تعالى الله عن ذلك اليسير المتوهم من الشرك في عبودية الاسم، ويبقى الكلام في جهة أبوينا آدم وحواء عليهما السلام، وجاء الضمير في: ﴿يُشۡرِكُونَ﴾

(١) المرجع السابق: (١٤٢/٩- ١٤٣).

(٢) تفسير الطبري: (٣١٥/١٣).

ضمير جمع؛ لأن إبليس مدبر معهما تسمية الولد عبد الحارث)[١].

وقد احتج أصحاب هذا القول بما يلي:

١- أن تفسيرها بآدم وحواء هو ظاهر سياق الآيات الكريمة، وقد جاءت الضمائـــــر فيها كلها بالتثنية، سوى ما ورد في آخرها، وهو قوله تعالى: ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ١٩٠﴾.

٢- حديث سمرة رضي الله عنه المتقدم، وفيه ذكر تعبيد آدم لولده لغير الله، وذلك بتسميته عبد الحارث؛ حيث ذهب بعض أصحاب هذا القول إلى صحة الحديث، واعتمد عليه في تفسير الآية[٢]، كما قال الألوسي: (وأنت قد علمت مني أنه إذا صح الحديث فهو مذهبي، وأراه قد صح، ولذلك أحجم كميت قلمي عن الجري في ميدان التأويل كما جرى غيره، والله تعالى الموفق للصواب)[٣].

٣- ما ورد من الآثـار عن بعض الصحابة؛ كسمرة، وأبي ابن كعب، وابن عباس رضي الله عنهم[٤].

٤- ما ورد من الآثار عن بعض التابعين من تلاميذ ابن عباس رضي الله عنهما؛ كمجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة، وقتادة، والسدي، وغيرهم[٥].

---

(١) المحرر الوجيز: (٤٨٧/٢).

(٢) تقدمت دراسة سند الحديث، وتبين أنه حديث ضعيف، لا يصح مرفوعا إلى النبي ﷺ.

(٣) روح المعاني: (١٤٢/٩- ١٤٣).

(٤) تقدمت دراسة هذه الآثار، وتبين أنه لا يصح منها إلا أثر سمرة رضي الله عنه، وسيأتي الكلام عليه في المطلب الثالث.

(٥) تقدمت دراسة هذه الآثار، وتبين أنه لا يصح من ذلك كله إلا أثرا مجاهد وقتادة، وسيأتي الكلام عليهما في المطلب الثالث.

وقد أشار كثير من أصحاب هذا القول إلى هذه الآثار واحتج بها، كما قال الطبري في كلامه المتقدم في بيان سبب ترجيحه لهذا القول: (وأولى القولين بالصواب، قول من قال:..إن المعنيَّ بذلك آدم وحواء، لإجماع الحجة من أهل التأويل على ذلك)[١].

وقد تقدم نحو ذلك عن البغوي؛ حيث ترك ترجيح القول الثاني في المسألة، رغم استحسانه له؛ اعتمادا منه على ما ورد عن بعض السلف؛ كابن عباس رضي الله عنهما، ومجاهد، وسعيد بن المسيب، وغيرهم.

٥- قالوا إن هذا القول هو الذي عليه جمهور المفسرين، بل أجمع أهل التأويل على القول به، كما نقل ذلك عنهم ابن جرير الطبري في كلامه المتقدم.

٦- قالوا إن قصة آدم وحواء - عليهما السلام - المذكورة في الحديث والآثار شبيهة بقصتهما في الأكل من الشجرة، والمحذور في هذه القصة ليس بأعظم من المحذور في تلك.

قال الشيخ سليمان: (والعجب ممن يكذب بهذه القصة، وينسى ما جرى أول مرة ويكابر بالتفاسير المبتدعة، ويترك تفاسير السلف وأقوالهم، وليس المحذور في هذه القصة بأعظم من المحذور في المرة الأولى)[٢].

---

(١) تفسير الطبري: (٣١٥/١٣).

(٢) تيسير العزيز الحميد: (ص ٥٦٦).

المطلب الثاني:
القائلون بأن المراد بالآية الكريمة المشركين من قريش

ذهب بعض المفسرين إلى أن المراد بالآية الكريمة المشركون من قريش ـ ممن عاصروا نزول الوحي ـ، وذهبوا إلى تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ بنفس قصي جد قريش، وأن الله جعل له زوجة عربية من جنسه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ بعد ذكره للقول الأول ـ: (قد ذهب بعض المفسرين إلى أن المراد بهذا قصيّ؛ لأنه سمى أولاده الأربعة: عبد مناف، وعبد العزيز، وعبد قصي، وعبد الدار، والضمير في: ﴿يُشْرِكُونَ﴾ له ولأولاده من أعقابه الذين يسمون أولادهم بهذه الأسماء وأمثالها...المراد بهذا أن زوجه من جنسه عربية قرشية)[1].

وقال ابن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ) ـ في معرض كلامه على الآية الكريمة ـ: (وقال بعض المفسرين: الخطاب في: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ لقريش خاصة، والنفس الواحدة هو قُصي بنُ كلاب تزوج امرأة من خُزاعة، فلما آتاهما الله أولاداً أربعة ذكوراً سمى ثلاثة منهم: عبد مناف، وعبد العُزى، وعبد الدار، وسمى الرابع: «عبداً» بدون إضافة، وهو الذي يُدعى بعبْد قُصي)[2].

وهذا القول هو ظاهر قول ابن حزم، و الرازي، واستحسنه الزمخشري، وذكره النسفي وجها آخر في تفسير الآية الكريمة.

قال ابن حزم (ت: ٤٥٦هـ) ـ بعد رده للقول الأول، وهو أن المراد بالآية آدم وحواء عليهما السلام ـ: (إنما نزلت في المشركين على ظاهرها)[3].

---

(١) نقل ذلك عنه الصفدي في الوافي بالوفيات: (١٤/٧- ١٥).

(٢) التحرير والتنوير: (٢١٥/٩).

(٣) الفصل في الملل والنحل: (١١/٤).

وقال الزمخشري: (ت: ٥٣٨هـ) في بيان الأقوال في الآية: (ووجه آخر وهو أن يكون الخطاب لقريش الذين كانوا في عهد رسول الله ﷺ، وهم آل قصي...ويراد: هو الذي خلقكم من نفس قصيّ، وجعل من جنسها زوجها عربية قرشية ليسكن إليها، فلما آتاهما ما طلبا من الولد الصالح السويّ جعلا له شركاء فيما آتاهما، حيث سميا أولادهما الأربعة بعبد مناف، وعبد العزى، وعبد قصيّ، وعبد الدار، وجعل الضمير في: ﴿يُشْرِكُونَ﴾ لهما ولأعقابهما الذين اقتدوا بهما في الشرك، وهذا تفسير حسن لا إشكال فيه)[1].

وقال الرازي: (ت: ٦٠٤هـ) ـ بعد ذكره لقول من قال إن المراد بالآية الكريمة آدم وحواء ـ: (والجواب لا نسلم أن النفس الواحدة هي آدم، وليس في الآية ما يدل عليه بل نقول: الخطاب لقريش وهم آل قصي، والمعنى: خلقكم من نفس قصي، وجعل من جنسها زوجة عربية، ليسكن إليها، فلما آتاهما ما طلب من الولد الصالح سميا أولادهما الأربعة بعبد مناف، وعبد الع،زى وعبد الدار، وعبد قصي، والضمير في: ﴿يُشْرِكُونَ﴾ لهما ولأعقابهما، فهذا الجواب هو المعتمد)[2].

وقال النسفي (ت:٧٠١هـ) ـ بعد ذكره لبعض الأقوال في الآية ـ: (أو يكون الخطاب لقريش الذين كانوا في عهد رسول الله ﷺ، وهم: آل قصي، أي: هو الذي خلقكم من نفس واحدة: قصي، وجعل من جنسها زوجها عربية قرشية ليسكن إليها، فلما آتاهما ما طلبا من الولد الصالح السوي جعلا له شركاء فيما آتاهما؛ حيث سميا أولادهما، ولأعقابهما الذين اقتدوا بهما في الشرك شركا)[3].

---

(١) الكشاف: (٥٤٢/٢ - ٥٤٣).

(٢) تفسير الفخر الرازي: (٩١/١٥).

(٣) تفسير النسفي: (١٢٦/٢).

وقد استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

قالوا: الخطاب في قوله تعالى: ﴿ ۞ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٍ ﴾ لمن عاصر نزول الوحي، وهم قريش، وقد خلقهم الله من قصي، فيكون هو المراد بالنفس الواحدة ، وتثنية الضمائر مراد بها هو وزوجته .

قالوا بأن آخر الآية يدل على أن المراد بذلك المشركين، وهو قوله: ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ۝١٩٠﴾ .

المطلب الثالث:
القائلون بأن المراد بالآية هو جنس بني آدم

وهذا القول مروي عن الحسن البصري[١] وعكرمة[٢] وغيرهما، وقد ذهب إليه كثير من المفسرين كالقرطبي وابن العربي والنسفي وابن كثير وابن القيم والبيضاوي وابن جزي والخازن وابن قاسم والسعدي والشنقيطي ورشيد رضا وابن عثيمين وغيرهم.
وقد اختلف أصحاب هذا القول في المراد بأصل القصة، وهي قوله تعالى: ﴿ ۞ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾ على قولين:

القول الأول:

قالوا: إن القصة بكاملها في جنس بني آدم من الذكر والأنثى، ولا ذكر فيها لآدم وحواء على وجه الإطلاق، وقد ذكر هذا القول كثير من المفسرين ونسبه البغوي إلى عكرمة، ورجحه القرطبي وابن العربي، ومال إليه أبو حيان، ورجحه من المعاصرين رشيد رضا وغيره، وفيما يلي ذكر أقوالهم:

قال البغوي: (وقال عكرمة: خاطب كل واحد من الخلق بقوله: خلقكم، أي: خلق كل واحد من أبيه وجعل منها زوجها، أي: جعل من جنسها زوجها، وهذا قول حسن، لولا قول السلف مثل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ومجاهد وسعيد بن المسيب وجماعة المفسرين أنه في آدم وحواء)[٣].

وقال القرطبي ـ بعد ذكره للقول الأول ـ: (وقال قوم: إن هذا راجع إلى جنس الآدميين والتبيين عن حال المشركين من ذرية آدم عليه السلام، وهو الذي يعول عليه، فقوله:

---

(١) تقدم ذكر الآثار الواردة عن الحسن، ودراسة أسانيدها.

(٢) ذكر ذلك بعض المفسرين كالبغوي وغيره ولم أجده مسندا.

(٣) تفسير البغوي: (٣/ ٣١٤).

﴿جَعَلَا لَهُۥ﴾ يعني الذكر والأنثى الكافرين، ويعنى به الجنسان، ودل على هذا: ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ١٩٠﴾ ولم يقل: يشركان، وهذا قول حسن)[1].

وقال ابن العربي (ت: ٥٤٣هـ): (المسألة الأولى: في المعني بها؛ وفي ذلك قولان؛ أحدهما: أن المراد بذلك حواء الأم الأولى...

الثاني: أن المراد بهذا جنس الآدميين؛ فإن حالهم في الحمل وخفته وثقله إلي صفة واحدة، وإذا خف عليهم الحمل استمروا به، فإذا ثقل عليهم نذروا كل نذر فيه، فإذا ولد لهم ذلك الولد جعلوا فيه لغير الله شركاء في تسميته وعمله، حتى إن منهم من ينسبه إلي الأصنام ويجعله لغير الله وعلي غير دين الإسلام، وهذا القول أشبه بالحق، وأقرب إلى الصدق...)[2].

وقال أبو حيان (ت:٧٤٥) ـ بعد ذكره للأقوال في تفسير الآية ورده للقول الأول ـ: (وأما من جعل الخطاب للناس، وليس المراد في الآية بالنفس وزوجها آدم وحواء...فيتّسق الكلام اتساقاً حسناً من غير تكلف تأويل ولا تفكيك)[3].

وقال رشيد رضا ـ بعد ذكره لبعض الأقوال في تفسير الآية ـ: (وأسلم من هذين التفسيرين أن يكون المراد جنسي الذكر والأنثى، لا يقصد فيه إلى معين، وكأن المعنى والله أعلم: خلقكم جنسا واحدا، وجعل أزواجكم منكم أيضا لتسكنوا إليهن، فلما تغشى الجنس الذي هو الذكر الجنس الآخر وإن كان فيهم الموحدون؛ لأن المشركين منهم، كقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلۡإِنسَـٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوۡفَ أُخۡرَجُ حَيًّا﴾ (١٩: ٦٦)، ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَـٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ ١٧﴾ (٨٠: ١٧)، ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَـٰنَ لَفِى خُسۡرٍ ٢﴾ (١٠٣: ٢)...)[4].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن: (٤١١/٩).

(٢) أحكام القرآن: (٣٥٥/٢).

(٣) تفسير البحر المحيط: (٤٣٨/٤).

(٤) تفسير المنار: (٤٣٤/٩).

وقد استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

١- قالوا: إن ذلك هو ظاهر الآية الكريمة الذي يشمل جميع متناولاتها.

٢- أن في ذلك براءة للأنبياء – عليهم السلام – من نسبة الشرك إليهم، لاسيما أصل البشرية وهو آدم عليه السلام.

قال ابن العربي ـ بعد ترجيحه لهذا القول ـ: (وهو ظاهر الآية وعمومها الذي يشمل جميع متناولاتها، ويسلم فيها الأنبياء عن النقص الذي لا يليق بجهال البشر، فكيف بسادتهم وأنبيائهم...)[1].

القول الثاني:

أن القصة في أصلها في الأبوين آدم وحواء – عليهما السلام، وأنهما المرادان في الآية الأولى، وهي قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾، وأما الآية الثانية وهي: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ فالمراد بها جنس بني آدم وهم ذرية آدم وحواء، فذكر آدم وحواء في أول القصة كالتوطئة لما بعدهما من الوالدين، وهو استطراد من الشخص إلى الجنس.

وهذا القول نسبه كثير من المفسرين إلى الحسن وعكرمة ـ رحمهما الله ـ، ورجحه ابن كثير وابن القيم والنسفي والبيضاوي وابن جزي، ومن المعاصرين ابن قاسم والشنقيطي والسعدي وأبو شهبة وغيرهم، وفيما يلي ذكر أقوالهم:

قال البغوي (ت: ٥١٦هـ) ـ بعد ذكره للقول الأول في تفسيرها بآدم وحواء ـ: (وفي الآية قول آخر: وهو أنه راجع إلى جميع المشركين من ذرية آدم، وهو قول الحسن وعكرمة، ومعناه: جعل أولادهما شركاء، فحذف الأولاد وأقامهما مقامهم، كما أضاف فعل الآباء إلى الأبناء في تعييرهم بفعل الآباء فقال: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ﴾، ﴿وَإِذْ

---

(١) أحكام القرآن: (٢/٣٥٥).

﴿قَتَلْتُمْ نَفْسًا﴾ ، خاطب به اليهود الذين كانوا في عهد النبي ﷺ، وكان ذلك الفعل من آبائهم)[(١)].

وقال البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ): (﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ ، أي: جعل أولادهما له شركاء فيما آتى أولادهما، فسموه: عبد العزى وعبد مناف، على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ويدل عليه قوله: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ...)[(٢)].

وقال النسفي (ت: ٧٠١ هـ) - في تفسير قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ : (أي: جعل أولادهما له شركاء على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وكذلك: ﴿فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾، أي: آتى أولادهما؛ دليله: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾﴾ ؛ حيث جمع الضمير، وآدم وحواء بريئان من الشرك، ومعنى إشراكهم فيما آتاهم الله تسميتهم أولادهم بعبد العزى وعبد مناف وعبد شمس ونحو ذلك، مكان عبد الله وعبد الرحمن وعبد الرحيم)[(٣)].

وقال ابن جزي (ت:٧٤١ هـ): (﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾، أي: لما آتاهما ولدا صالحا كما طلبا جعل أولادهما له شركاء؛ فالكلام على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وكذلك ﴿فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾ أي: فيما آتى أولادهما وذريتهما، وقيل: إن حواء لما حملت جاءها إبليس...والقول الأول أصح لثلاثة أوجه:

أحدها: أنه يقتضي براءة آدم وزوجه من قليل الشرك وكثيره، وذلك هو حال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

---

(١) تفسير البغوي: (٣/٣١٤).

(٢) تفسير البيضاوي مع حاشية القونوي: (٨/٥٧١).

(٣) تفسير النسفي: (٢/١٢٦).

والثاني: أنه يدل على أن الذين أشركوا هم أولاد آدم وذريته لقوله تعالى: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ بضمير الجمع.

والثالث: أن ما ذكروا من قصة آدم وتسمية الولد عبد الحارث يفتقر إلى نقل بسند صحيح وهو غير موجود في تلك القصة)[1].

وقال الخازن (ت: ٧٤١هـ): (وهو أنه راجع إلى جميع المشركين من ذرية آدم، وهو قول الحسن وعكرمة، ومعناه: وجعل أولادهما له شركاء، فحذف ذكر الأولاد وأقامهما مقامهم، كما أضاف فعل الآباء إلى الأبناء بقوله: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذۡتُمُ ٱلۡعِجۡلَ﴾ ﴿وَإِذۡ قَتَلۡتُمۡ نَفۡسًا﴾ فعير به اليهود الذين كانوا موجودين في زمن النبي ﷺ، وكان ذلك من فعل آبائهم)[2].

وقال ابن القيم (ت:٧٥١هـ): (قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَجَعَلَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا لِيَسۡكُنَ إِلَيۡهَاۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتۡ حَمۡلًا خَفِيفٗا فَمَرَّتۡ بِهِۦۖ فَلَمَّآ أَثۡقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنۡ ءَاتَيۡتَنَا صَٰلِحٗا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٨٩﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحٗا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴿١٩٠﴾﴾، فالنفس الواحدة وزوجها آدم وحواء، واللذان جعلا له شركاء فيما آتاهما المشركون من أولادهما، ولا يلتفت إلى غير ذلك مما قيل: إن آدم وحواء كانا لا يعيش لهما ولد فأتاهما إبليس فقال: إن أحببتما أن يعيش لكما ولد فسمياه: عبد الحارث ففعلا؛ فإن الله سبحانه اجتباه وهداه فلم يكن ليشرك به بعد ذلك)[3].

وقال ابن كثير (ت:٧٧٤هـ) ـ بعد ذكره للخلاف في تفسير الآية الكريمة ـ: (وأما نحن فعلى مذهب الحسن البصري في هذا، وأنه ليس المراد من هذا السياق: آدم وحواء

---

(١) التسهيل لعلوم التنزيل: (٣٣٢/١).

(٢) تفسير الخازن: (٣٢٥/٢).

(٣) روضة المحبين: (ص ٢٨٧).

وإنما المراد من ذلك: المشركون من ذريته، ولهذا قال الله تعالى: ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾ فذكر آدم وحواء أولًا كالتوطئة لما بعدهما من الوالدين، وهو كالاستطراد من الشخص إلى الجنس)[1].

وقال السعدي (ت: ١٣٧٥هـ) في تفسيره للآية : (وهذا انتقال من النوع إلى الجنس، فإن أول الكلام في آدم وحواء، ثم انتقل إلى الكلام في الجنس، ولا شك أن هذا موجود في الذرية كثيرا ، فلذلك قررهم الله على بطلان الشرك...)[2].

وقال الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ): (في هذه الآية الكريمة وجهان من التفسير معروفان عند العلماء، والقرآن يشهد لأحدهما :

الأول: أن حواء كانت لا يعيش لها ولد ، فحملت....

الوجه الثاني: أن معنى الآية أنه لما آتى آدم وحواء صالحاً كفر به بعد ذلك كثير من ذريتهما ، وأسند فعل الذرية إلى آدم وحواء ، لأنهما أصل لذريتهما كما قال: ﴿وَلَقَدۡ خَلَقۡنَـٰكُمۡ ثُمَّ صَوَّرۡنَـٰكُمۡ ﴾ [الأعراف: ١١] أي: بتصويرنا لأبيكم آدم؛ لأنه أصلهم بدليل قوله بعده: ﴿ثُمَّ قُلۡنَا لِلۡمَلَـٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ ﴾ [الأعراف: ١١]....واختار هذا الوجه غير واحد لدلالة القرآن عليه، وممن ذهب إليه الحسن البصري، واختاره ابن كثير، والعلم عند الله تعالى)[3].

وقد استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

١- أن سـياق الآيات يدل على أن المراد بذلك الذرية ، بدليل قوله تعالى: ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ١٩٠﴾ وما بعدها من الآيات؛ فإن ذلك يدل على أن المراد الذرية.

---

(١) تفسير ابن كثير: (٤٨٥/٦).

(٢) تفسير السعدي: (ص ٣١٢).

(٣) أضواء البيان: (٤٠١/٢).

قال الشنقيطي ـ بعد ترجيحه لهذا القول ـ: (ويدل لهذا الوجه الأخير أنه تعالى قال بعده: ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٩٠﴾ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿١٩١﴾﴾ [الأعراف: ١٩٠-١٩١]، وهذا نص قرآني صريح في أن المراد المشركون من بني آدم وحواء...).

٢- أن أسلوب الاستطراد من الشخص إلى الجنس أسلوب قرآني لطيف، ورد في جملة من الآيات الكريمة، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَـٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾؛ فالآية الأولى في آدم عليه السلام، والثانية مع ما بعدها من الآيات في ذريته.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًۢا ۖ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ﴾ [طه: ١٢٣-١٢٤]، ولا خلاف بين أهل العلم في أن أول الآية يعم آدم وزوجته عليهما السلام، وأن المحشور الأعمى إنما يراد به: جنس من كفر من ذريتهما.

قال ابن القيم ـ في سياق ذكر أنواع الاستطراد في القرآن الكريم ـ: (والنوع الثاني: أن يستطرد من الشخص إلى النوع؛ كقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَـٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ ﴿١٣﴾﴾ إلى آخره؛ فالأول آدم والثاني بنوه، ومثله قوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ ۖ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَـٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴿١٨٩﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَـٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا ۚ﴾، إلى آخر الآيات؛ فاستطرد من ذكر الأبوين إلى ذكر المشركين من أولادهما والله أعلم)[1].

---

(١) التبيان في أقسام القرآن: (ص ١٦٣).

٣- الأثر الـوارد عن الحسن البصري في تفسير الآية الكريمة، فقد صح عنه – كما تقدم – تفسير الآية ببعض الذرية دون آدم وحواء.

قال ابن كثير ـ بعد ذكره لبعض الآثار عن الحسن في تفسير الآية بالذرية ـ: (وهذه أسانيد صحيحة عن الحسن رضي الله عنه أنه فسر الآية بذلك، وهو من أحسن التفاسير، وأَوْلى ما حملت عليه الآية، ولو كان هذا الحديث عنده محفوظا عن رسول الله ﷺ لما عدل عنه هو، ولا غيره، ولا سيما مع تقواه لله، وورعه)[١].

٤- أن في ذلك براءة لآدم وزوجته- عليهما السلام- من الشرك؛ فإن الله تعالى اجتباه وهداه فلا يمكن أن يقع في الشرك.

قال ابن جزي ـ في ترجيحه لهذا القول، كما تقدم ـ: (والقول الأول أصح لثلاثة أوجه: أحدها: أنه يقتضي براءة آدم وزوجه من قليل الشرك وكثيرة، وذلك هو حال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.....)[٢].

---

(١) تفسير ابن كثير (٥٢٧/٣).

(٢) التسهيل لعلوم التنزيل: (٣٣٢/١).

المطلب الرابع:
القول الراجح في هذه المسألة

يتضح مما سبق من عرض لهذه المسألة المهمة وما ورد فيها من أقوال للمفسرين أن تعيين المراد بالآية الكريمة يتجاذبه ثلاثة أمور:

الأمر الأول : دلالة سياق الآية الكريمة :

ودلالة السياق – كما تقدم – قد أدعاها أصحاب الأقوال جميعاً ، فكل منهم قد أستدل بظاهر السياق وأدعي أن السياق معه ، سواء بما يتعلق بالوصل والفصل في الآية الكريمة أو الضمائر الواردة فيها من الإفراد والتثنية والجمع ، وأما القراءات في الآية فالخلاف فيها ليس له أثر في تعدد الأقوال كما تقدم .

والأمر في دلالة السياق – عندي – محتمل إذ لا يمكن الجزم بترجيح أحد الأقوال على الآخر، وإن كانت دلالة السياق في بعض الأقوال قد تكون أقوى منها في غيرها ،إلا أنها لا تعدوا أن تكون مجرد قرينة تحتاج إلى أمر خارج عن السياق، ولذا ذهب كثير ممن استدلوا بالسياق إلى مرجحات خارجة عن السياق، كما فعل ابن جرير الطبري، والماوردي، والبغوي، وابن كثير، وابن القيم، وغيرهم ـ كما تقدم في سياق أقوال المفسرين ـ وسأشير إلى ذلك في الكلام على الأمرين التاليين .

الأمر الثاني : دلالة الأحاديث والآثار :

وهذه الدلالة قد أعتمد عليها القائلون بأن المراد بالآية الكريمة آدم وحواء ـ عليهما السلام ـ حيث أعتمد البعض منهم على بعض الأحاديث المتقدمة كحديث سمرة رضي الله عنه وغيره ، وأعتمد آخرون ممن ذهبوا إلى ضعف الأحاديث على ما ورد من الآثار عن بعض الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وكذا ما ورد عن بعض التابعين من تلاميذ ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ وغيرهم ، وقد تقدمت دراسة الآثار الواردة عنهم والحكم عليها .

ومن الأمثلة على اعتماد أصحاب هذا القول على ما ورد من الأحاديث والآثار :

- قول ابن جرير الطبري ـ رحمه الله ـ بعد ذكره للخلاف في المسألة والآثار الواردة عن السلف في تفسيرها : (وأولى القولين بالصواب، قول من قال: عنى بقوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ ، في الاسم لا في العبادة، وأن المعنيَّ بذلك آدم وحواء؛ لإجماع الحجة من أهل التأويل على ذلك)[١].
- قول البغوي ـ رحمه الله ـ بعد ذكره لقول من قال أنها ليست في آدم وحواء ـ عليهما السلام ـ: (وهذا قول حسن، لولا قول السلف مثل: عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ومجاهد، وسعيد ابن المسيب، وجماعة المفسرين أنه في آدم وحواء)[٢].
- قول الألوسي ـ رحمه الله ـ بعد ذكره لأثر ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ : (ومثل ذلك لا يكاد يقال من قبل الرأي، وهو ظاهر في كون الخبر تفسيراً للآية، وارتكاب خلاف الظاهر في تفسيرها مما لا مخلص عنه كما لا يخفى)[٣]، ثم نقل ترجيح ذلك عن الطيبي فقال: (قال العلامة الطيبي: إن هذا القول أحسن الأقوال، بل لا قول غيره، ولا معول إلا عليه؛ لأنه مقتبس من مشكاة النبوة، وحضرة الرسالة ﷺ)[٤].

وهذه الدلالة دلالة قوية يعول عليها في الترجيح لاسيما حديث سمرة ﷺ والآثار الواردة عن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ إلا أنه يشكل على الاستدلال بها ما يلي :

أولاً: الحديثان اللذان استدل بهما أصحاب هذا القول تبين بدراسة أسانيدهما

---

(١) تفسير الطبري: (٣١٥/١٣).

(٢) تفسير البغوي: (٣١٤/٣).

(٣) روح المعاني: (١٤٢/٩).

(٤) المرجع السابق: (١٤٢/٩- ١٤٣).

أنهما حديثان ضعيفان، وعليه فلا يصح في هذه المسألة حديث مرفوع، فقد برئنا من عهدة المرفوع كما قال ابن كثير.

ثانياً: الآثار الواردة عن بعض الصحابة كأبي بن كعب وابن عباس ﷺ تبين بدراسة أسانيدها أنها كلها ضعيفة لا تصح عنهما.

ثالثاً: الآثار الواردة عن بعض التابعين كسعيد بن جبير وعكرمة والسدي تبين بدراسة أسانيدها أنها كلها ضعيفة لا تصح عنهم.

رابعاً: ما صح من الآثار عن الصحابة ﷺ كأثر سمرة ﷺ، أو عن التابعين كأثري مجاهد وقتادة، فيجاب عنها بما يلي:

أ- أثر سمرة بن جندب ﷺ: (أن آدم ﷺ سمى ابنه عبد الحارث) فلم يرد فيه ما ورد في غيره من الآثار من محاورة الشيطان لآدم وحواء - عليهما السلام -؛ وتخويفه لهما وأمره لهما بهذه التسمية، وطاعتهما له في ذلك، كما أنه لم يرد تفسيرا للآية كريمة ولا ذكر لها فيه، وإنما ورد مجرد خبر، وعليه فلم يصح عن الصحابة ﷺ في تفسير الآية بآدم ﷺ ولا غيره شيء، مع أن الظاهر أن ذلك إنما أخذ عن بني إسرائيل، كما سيأتي.

ب- أثرا مجاهد وقتادة قد اشتملا على ذكر قصة محاورة الشيطان لآدم وحواء - عليهما السلام - وتخويفه لهما، وأمرهما بالتسمية بعبد الحارث، وطاعتهما له في ذلك، كما اشتملا على تفسير الآية بذلك.

وهذه القصة قد تناقلتها كثير من كتب التفسير، ولها روايات كثيرة لا يصح سند شيء منها إلا هذين الأثرين، وهي قصة باطلة من جهة متنها أيضا من وجوه:

الوجه الأول: أن مثل ذلك لا يتلقى إلا عن طريق الوحي، وليس في ذلك خبر صحيح عن النبي ﷺ ولا عن صحابته ﷺ، ولذا قال ابن حزم: (وهذا الذي نسبوه إلى آدم عليه السلام من أنه سمى ابنه عبد الحارث خرافة موضوعة مكذوبة من تأليف من لا دين له ولا حياء، لم يصح سندها قط)[1].

الوجه الثاني: أن في بعض روايات هذه القصة أن الشيطان جاء إليهما وقال: (أنا صاحبكما الذي أخرجكما من الجنة)، وهذا لا يقوله من يريد الإغواء، وإنما يأتي بشيء يقرب قبول قوله، فإذا قال: (أنا صاحبكما الذي أخرجكما من الجنة)، فسيعلمان علم اليقين أنه عدو لهما، فلا يقبلان منه صرفاً ولا عدلا.

الوجه الثالث: أن في بعض روايات هذه القصة أن الشيطان قال لآدم وحواء: (لأجعلنَّ له قرني أيل): فإما أن يقال أنهما صدقا أن ذلك ممكن في حقه، وهذا شرك في الربوبية؛ لأنه لا يقدر على ذلك إلا الله، أو يقال أنهما لم يصدقا، فيقال: لا يمكن أن يقبلا قوله وهما يعلمان أن ذلك غير ممكن في حقه.

الوجه الرابع: أن آدم وحواء - عليهما السلام - قد عاهدا لله تعالى بقولهما: ﴿لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأعراف:١٨٩]، فكيف يقال بأنهما أخلفا ما عاهدا الله عليه، وجعلا بدل الشكر لله تعالى شركا في طاعته؟ وحاشاهما أن يكونا كذلك.

الوجه الخامس: أنه لو كانت هذه القصة في آدم وحواء، لكان حالهما إما أن يتوبا من الشرك أو يموتا عليه، فإن قيل: ماتا عليه، فمن جوز موت أحد من الأنبياء على الشرك فقد أعظم الفرية، وإن كان تابا من الشرك، فلا يليق بحكمة الله وعدله ورحمته أن يذكر خطاهما ولا يذكر توبتهما منه، فيمتنع غاية الامتناع أن

---

(١) الفصل (٤/٤).

يذكر الله الخطيئة من آدم وحواء وقد تابا، ولم يذكر توبتهما، والله تعالى إذا ذكر خطيئة بعض أنبيائه ورسله ذكر توبتهم منها كما في قصة آدم نفسه حين أكل من الشجرة وزوجه وتابا من ذلك.

الوجه السادس: أنه ثبت في حديث الشفاعة[(١)] أن الناس يأتون إلى آدم يطلبون منه الشفاعة، فيعتذر بأكله من الشجرة وهو معصية قد أخبر الله بتوبته منها، ولو وقع منه الشرك، لكان اعتذاره به أقوى وأولى وأحرى.

جـ - أن هذه الآثار الثلاثة وإن صحت أسانيدها فإنه يترجح أنها مما أخذ عن بني إسرائيل، كما قرر ذلك ابن كثير وغيره من أئمة التفسير عند كلامهم على هذه الآية الكريمة، فإن بعض التابعين كمجاهد وغيره قد عرفوا بالأخذ عن بني إسرائيل، ومما يدل على ذلك ما رواه ابن سعد بسنده عن أبي بكر بن عياش قال قلت للأعمش: (مالهم يتقون تفسير مجاهد؟ قال: كانوا يرون أنه يسأل أهل الكتاب)[(٢)].

يقول ابن كثير ـ بعد ذكره لهذه الآثار ـ: (وهذه الآثار يظهر عليها - والله أعلم - أنها من آثار أهل الكتاب، وقد صح الحديث عن رسول الله ﷺ أنه قال: (إذا حَدَّثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم)[(٣)]، ثم أخبارهم على ثلاثة أقسام: فمنها: ما علمنا صحته بما دل عليه الدليل من كتاب الله أو سنة رسوله، ومنها: ما علمنا

---

(١) أخرجه البخاري من حديث أنس ﷺ، برقم (٧٤١٠)، وكذا أخرجه مسلم برقم (١٩٣)، وهو حديث طويل، وفيه أن آدم عليه السلام هو أول من يستشفع به الناس يوم الحشر، فيقولون: (**يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده...اشفع لنا إلى ربك...فيقول آدم: إن ربي قد غضب غضبا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب بعده مثله، وإنه نهاني عن الشجرة فعصيته، نفسي نفسي...**).

(٢) الطبقات الكبرى، لابن سعد :(٢٨/٨)، وانظر: سير أعلام النبلاء: (٤٥١/٤).

(٣) أخرجه البخاري برقم (٤٤٨٥) من حديث أبي هريرة ﷺ، ولفظه: (**لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا:** ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ الآية) .

كذبه، بما دُلَّ على خلافه من الكتاب والسنة أيضًا، ومنها: ما هو مسكوت عنه، فهو المأذون في روايته، بقوله ﷺ: (حدثوا عن بني إسرائيل ولا حَرج) [١]، وهو الذي لا يصدَّق ولا يكذب، لقوله: (فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم)، وهذا الأثر: هل هو من القسم الثاني أو الثالث؟ فيه نظر، فأما من حدث به من صحَابي أو تابعي، فإنه يراه من القسم الثالث...)[٢].

وقال أبو شهبة ـ بعد ذكره لكلام ابن كثير ـ: (وهذا الذي ذهب إليه هذا الإمام الحافظ الناقد ابن كثير في تخريج الحديث والآثار هو الذي يجب أن يصار إليه، وهو الذي ندين الله عليه، ولا سيما أن التفسير الحق للآيتين لا يتوقَّف على شيء مما روي)[٣].

الأمر الثالث: تنزيه الأنبياء ـ عليهم السلام ـ عن الشرك:

وهذه الأمر قد تمسك بها كثير من المفسرين ممن جعلوا المراد بالآية الكريمة ما سوى آدم وحواء في مقابل من جعلهما المرادان بذلك ونسب الشرك إليهما ، وإن كان القائل بذلك قد زعم أن ذلك شركا في الطاعة دون العبادة .

وهذا الأمر لاشك في قوته ووجاهته ، إذ أن القاعدة في الترجيح عند المفسرين : رد كل قول طعن في عصمة النبوة ومقام الرسالة ،

فكل قول فيه تنقص لمقام الأنبياء ـ عليهم السلام ـ كنسبتهم إلى الفحش أو الخديعة والمكر فهو مردود ، فكيف إذا كان المنسوب إلى مقامهم هو الشرك بالله تعالى ، الذي هو أقبح الذنوب [٤] ؟.

---

(١) أخرجه البخاري برقم (٣٤٦١) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) تفسير ابن كثير (٥٢٨/٣).

(٣) الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (ص٢٧٧).

(٤) انظر : قواعد الترجيح :(٣٢٨/١) .

والذين ذهبوا إلى الأخذ بهذا الأمر، ولم ينسبوا إلى آدم وزوجته ـ عليهما السلام ـ شيئاً من الشرك لا في الطاعة ولا في العبادة ، قد اختلفوا في المراد بالآية الكريمة ـ كما تقدم ـ على ثلاثة أقوال :

١- القول بأن المراد بالآية الكريمة كفار قريش ، وأن أول الآية مراد به قصي ـ جد قريش ـ وزوجته .

٢- القول بأن المراد بالآية الجنس ، فيكون المراد ذرية آدم ـ عليه السلام ـ وأن أول الآية لا يراد به أحد بعينه وإنما يراد به ، أن الله خلق كل إنسان من ذكر وجعل من جنسه زوجته الأنثى .

وهذان القولان وإن كان فيهما تنزيه للأبوين ـ عليهما السلام ـ إلا أنه لم يأخذ بهما إلا نفر قليل من المفسرين ـ كما تقدم ـ والقول الثالث أقوى منهما وهو :

٣- القول بأن المراد بأول الآية آدم وحواء ـ عليهما السلام ـ

وأن الآية الثانية يراد بها الذرية ، إذ أنه حصل الاستطراد من النوع إلى الجنس .

وهذا القول هو الذي يترجح ـ عندي ـ في هذه المسألة ، وذلك لكونه قد جمع بين الأمور الثلاثة ـ المتقدمة ـ من دلالة الأثر وتنزيه الأنبياء ـ عليهم السلام ـ ودلالة السياق مع غيرها من المرجحات، وبيان ذلك كما يلي :

أ- أن هذا القول هو المأثور عن الحسن البصري ـ رحمه الله ـ وقد تبين بدراسة إسناده ـ كما تقدم ـ أنه أثر صحيح عنه.

ب- أن في ذلك براءة لآدم وزوجته- عليهما السلام- من الشرك؛ فإن الله تعالى اجتباه وهداه فلا يمكن أن يقع في الشرك.

ت- أن سياق الآية يدل على الاستطراد من الشخص إلى الجنس ، وهو أسلوب قرآني لطيف، وله نظائر في جملة من الآيات الكريمة ـ كما تقدم ـ .

ث- أن هذا القول يتفق مع قول جمهور المفسرين في أن أول الآية الكريمة مراد بها آدم وحواء ـ عليهما السلام ـ وقد تقدم بيان ذلك .

ج- أن هذا القول قد رجحه عدد من المحققين من المفسرين وغيرهم كابن كثير وابن القيم والنسفي والبيضاوي وابن جزي، ومن المعاصرين ابن قاسم والشنقيطي والسعدي وأبو شهبة وغيرهم ، وقد تقدم ذكر أقوالهم .

الخاتمـة

في نهاية هذا البحث المتواضع، أسأل الله أن أكون قد وفقت للصواب، وأعتذر عما جرى فيه من تقصير وزلل، وفيما يلي أهم ما توصلت إليه من نتائج:

١- أن الأحاديث الواردة في قصة طاعة آدم وحواء – عليهما السلام – لإبليس، في تسمية ولدهما "عبد الحارث" لا يصح عن النبي ﷺ منها شيء.

٢- الآثار الواردة عن الصحابة رضي الله عنهم في تفسير قوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ لم تصح عن أحد منهم، وإنما صح أثر سمرة رضي الله عنه في التسمية فقط.

٣- الآثار الواردة عن التابعين في تفسير الآية بآدم وحواء – عليهما السلام – ومحاورة الشيطان لهما، لم يصح منها إلا أثر مجاهد وقتادة دون غيرهما من الآثار الكثيرة.

٤- ثبت عن الحسن البصري – رحمه الله – بإسناد صحيح أنه فسر الآية ببعض الذرية دون آدم وحواء – عليهما السلام –.

٥- أن ما صح من الآثار عن بعض التابعين كمجاهد وقتادة ترجح لي أنها مأخوذة عن أخبار بني إسرائيل، كما ذهب إلى ذلك الحافظ ابن كثير.

٦- القول بدعوى إجماع أهل التأويل على حمل الآية على قصة أدم وحواء – عليهما السلام – فيه نظر؛ إذ إن غالب من نُسب إليهم ذلك من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين لم يثبت عنهم القول بذلك.

٧- أن هناك فرقا بين قصة آدم وحواء – عليهما السلام – في أكلهما من الشجرة، وقصتهما المذكورة في الآثار الواردة عن بعض التابعين في تفسير آية الأعراف.

٨- ترجح لي بعد دراسة الأحاديث والآثار، وذكر أقوال أهل العلم في تفسير الآية الكريمة، أن المراد بقوله تعالى: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾ من أشرك من ذرية آدم وحواء، وأن ذلك شرك على حقيقته.

المصادر والمراجع

(١) الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، [المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، بدون].

(٢) أحكام القرآن لابن العربي، [دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ].

(٣) الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والعناد، د.صالح للفوزان [الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، ط الثانية، ١٤١٢هـ].

(٤) الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير لأبي شهبة، [مكتبة السنة، ط الرابعة، ١٤٠٨ هـ].

(٥) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي، [دار عالم الفوائد، بدون].

(٦) البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، [دار إحياء الكتب العربية ،ط الأولى، ١٣٧٦ هـ].

(٧) تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقيق: بشار عواد، [دار الغرب الإسلامي، ط الأولى، ١٤٣٣هـ].

(٨) التحرير والتنوير، لابن عاشور، [الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م].

(٩) تخريج أحاديث منتقدة في كتاب التوحيد ، لفريح البهلال ،[دار الأثر ، الرياض، ط الأولى ، ١٤١٥ هـ] .

(١٠) التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي، [دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤١٥هـ].

(١١) تفسير ابن كثير، تحقيق: مصطفى السيد محمد وآخرون، [مؤسسة قرطبة، ط الأولى، ١٤٢١هـ].

(١٢) تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل عبدالموجود وآخرين، [دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤١٣هـ].

(١٣) تفسير البغوي "معالم التنزيل"، تحقيق: محمد النمر وآخرين، [دار طيبة، الرياض، ط الأولى، ١٤٠٩ هـ].

(١٤) تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل، [دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ].

(١٥) تفسير السعدي المسمى تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبدالرحمن اللويحق، [مؤسسة الرسالة، ط الأولى، ١٤٣٢هـ].

(١٦) تفسير الفخر الرازي، [دار الفكر، ط الأولى، ١٤٠١هـ].

(١٧) تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار) لمحمد رشيد رضا، [الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م].

(١٨) تفسير القرآن العظيم، لابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد الطيب، [مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ط الأولى، ١٤١٧هـ].

(١٩) تفسير القرآن للإمام عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: د.مصطفى مسلم، [مكتبة الرشد، الرياض، ط الأولى، ١٤١٠هـ].

(٢٠) تفسير الماوردي "النكت والعيون"، تحقيق: السيد بن عبدالمقصود، [دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون].

(٢١) تفسير النسفي، تحقيق: مروان الشعار، [دار النفائس، بيروت، ٢٠٠٥م].

(٢٢) تقريب التهذيب، لابن حجر، [دار الرشيد، سوريا، ط الثالثة، ١٤١١هـ].

(٢٣) تهذيب التهذيب لابن حجر، [مؤسسة الرسالة، بدون].

(٢٤) تيسير العزيز الحميد، للشيخ سليمان بن عبد الله، تحقيق: أسامة العتيبي، [دار الصميعي، الرياض، ط الأولى، ١٤٢٨هـ].

(٢٥) الثقات لابن حبان، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، [دار الفكر، ط الأولى، ١٣٩٥هـ].

(٢٦) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري، تحقيق: محمود شاكر، [مكتبة ابن تيمية، القاهرة، بدون].

(٢٧) الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله لقرطبي، تحقيق:د.عبد الله التركي، [مؤسسة الرسالة، ط الأولى، ١٤٢٧هـ].

(٢٨) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، [مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط الأولى، ١٣٧١هـ].

(٢٩) حاشية القونوي على تفسير البيضاوي، [دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤٢٢هـ].

(٣٠) الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، تحقيق: د.عبدالله التركي، [مركز هجر، القاهرة، ط الأولى، ١٤٢٤هـ].

(٣١) الدر النضيد في تخريج كتاب التوحيد ،لصالح العصيمي ،[دار ابن خزيمة ،ط الأولى ، ١٤١٣ هـ].

(٣٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لمحمود الألوسي، [دار إحياء التراث، بيروت، بدون].

(٣٣) روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي، تحقيق: عادل أحمد وآخر، [دار عالم الكتب، طبعة خاصة، ١٤٢٣ هـ].

(٣٤) روضة المحبين ونزهة المشتاقين، لابن القيم، [بدون].

(٣٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني[مكتبة المعارف، الرياض، ط الأولى، ١٤١٢هـ].

(٣٦) سنن الترمذي، تحقيق: د.إبراهيم عطوه، [مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط الثانية، ١٣٩٥هـ].

(٣٧) سنن سعيد بن منصور، تحقيق: د.سعد بن عبد الله آل حميد، [دار الصميعي، الرياض، ط الأولى، ١٤١٧ هـ].

(٣٨) سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، [مؤسسة الرسالة، ط الثانية، ١٤٠٢ هـ].

(٣٩) شرح العضد على مختصر المنتهى لابن الحاجب[دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤٢١هـ].

(٤٠) الشرح الممتع على زاد المستقنع لابن عثيمين، [دار ابن الجوزي، ط الأولى، ١٤٢٢هـ].

(٤١) الشفا في أخبار المصطفى، للقاضي عياض، [دار الكتب العلمية، بيروت، بدون].

(٤٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر[دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩].

(٤٣) فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني[دار الفكر، بيروت، بدون، ١٤٠٣هـ].

(٤٤) الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، تحقيق: محمد إبراهيم نصر، [دار الجيل، بيروت، ط الثانية، ١٤١٦ هـ].

(٤٥) قواعد الترجيح عند المفسرين ، لحسين الحربي ،[دار القاسم ، ط الأولى ، ١٤١٧ هـ].

(٤٦) الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، بتحقيق: د.سهيل زكار[مكتبة المعارف، الرياض، ط الأولى، ١٤١٢هـ].

(٤٧) كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد، تحقيق: د. علي محمد عمر، [مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى، ١٤٢١هـ].

(٤٨) كتاب الكليات، لأبى البقاء الكفومى، تحقيق: عدنان درويش [مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ] .

(٤٩) الكشاف عن حقائق عوامض التنزيل، للزمخشري، تحقيق: عادل عبدالموجود، [مكتبة العبيكان، ط الأولى، ١٤١٨ هـ].

(٥٠) الكشف والبيان، لأبي إسحاق الثعلبي ، [دار إحياء التراث، بيروت، ط الأولى، ١٤٢٢ هـ].

(٥١) الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لابن الكيال، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، [المكتبة الإمدادية، ط الثانية، ١٤٢٠ هـ].

(٥٢) لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، [دار البشائر، بيروت، ط الأولى، ١٤٢٣هـ].

(٥٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع: عبد الرحمن ابن قاسم[دار الوفاء، ط الثالثة، ١٤٢٦هـ].

(٥٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، [دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤٢٢هـ].

(٥٥) المستدرك على الصحيحين، لأبي عبدالله الحاكم، [دار المعرفة، بيروت، بدون].

(٥٦) مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخر[مؤسسة الرسالة، ط الأولى، ١٤١٦هـ].

(٥٧) المعجم الكبير للطبراني، ت: حمدي السلفي، [ط الثانية، ١٤٠٥هـ].

(٥٨) منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د.محمد رشاد سالم، [ط الأولى، ١٤٠٦ هـ، بدون].

(٥٩) المواقف في علم الكلام للإيجي[دار عالم الكتب، بيروت، بدون].

(٦٠) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق: علي معوض، [دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ].

(٦١) النهج السديد في تخريج أحاديث تيسير العزيز الحميد ، لجاسم الفهيد ، [دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ، ط الأولى ، ١٤٠٤ هـ] .

(٦٢) الوافي بالوفيات، للصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وآخر، [دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط الأولى، ١٤٢٠ هـ].

* * * *